دراسات
في تاريخ عسير وجازان
(٣)

إمارة (أبو عريش)

فترة الحكم المصري وإعلان التبعية العثمانية

(١٢٣٥-١٢٥٩هـ / ١٨٢٠-١٨٤٣م)

(دراسة وثائقية)

أ. د إسماعيل بن محمد البشري



مكتبة العبيكان

مقدمة

يعالج هذا الكتاب مرحلتين مهمتين في تاريخ إمارة (أبو عريش) لكل منهما سماتها وأوضاعها وتطوراتها الداخلية والخارجية في ظل حكم أسرة (آل حيدر الحسنية).

فالمرحلة الأولى تمتد من عام ١٢٣٥ هـ/ ١٨١٩ م إلى عام ١٢٥٦ هـ/١٨٤٠ د، وهي فترة الحكم المصري للمنطقة في عهد الشريف علي بن حيدر، وهذه المرحلة تحتاج إلى دراسة وتمحيص بعد سيطرة محمد علي باشا على الجزيرة العربيَّة، وامتداد نفوذه إلى جنوب غربي الجزيرة العربيَّة، واستقرار التبعية لحكمه في إمارة (أبو عريش) على وجه الخصوص.

وقد تَمَّ استعراض الأوضاع الداخلية لإمارة (أبو عريش)خلال تلك الفترة وعلاقتها بإمارة الحجاز التي كانت تشرف مباشرة على الأوضاع في تلك الإمارة، وأُلقي الضوء على الصراعات التي عاشتها المنطقة، خاصة مع عسير وقبائل يام التي عاثت في تلك المنطقة فساداً بإذن الشريف كجنود مرتزقة أحياناً، وبدون إذن أحياناً أخرى، وفي هذه المرحلة تَمَّ خروج قوات الباشا من الجزيرة العربيَّة، ومن ضمنها إمارة (أبو عريش)، حيث كان انسحابها سبباً في تأزم الوضع بين الشريف محمد بن عون أمير مكة المكرمة الذي كان يطمع في السيطرة على المنطقة وبين إبراهيم باشا والي اليمن حينذاك.

وحيث إن خروج القوات العثمانية - المصرية قد أدى إلى بروز الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى واجهة الأحداث، فقد قمتُ بتحليل ذلك، ودراسة كيفية انتقال حكم تهامة اليمن إلى سلطته، والظروف التي أحاطت بذلك.

أمَّا المرحلة الثانية فهي تمتد من عام ١٢٥٤ هـ/ ١٨٣٨ م إلى عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣ م، حيث تحدثتُ وبشكل مختصر عن بروز التنافس الدولي حول البحر الأحمر، وخاصة بين فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية في الفترة التي سبقت وصول الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى سدة الحكم في شهر جمادى الآخرة عام ١٢٥٤ هـ، وذلك كتوطئة لاستعراض الأحداث المتعلقة بمحاولة بريطانيا بسط نفوذها وسيطرتها على ميناء (مخا) اليمني، الذي كان تحت سيطرة الشريف بعد استلام المنطقة من الحاكم المصري إبراهيم باشا.

وقد قمتُ بدراسة الوثائق المتعلقة بجهود بريطانيا من خلال سفيرها في إستانبول السير (ستراتفورد كاننج) في سبيل استبعاد الشريف من حكم المنطقة، وكذلك العلاقة بين إمارة (أبو عريش) والدولة العثمانية خلال تلك الفترة، والإشارة إلى دور المقيم البريطاني في عدن الكابتن (هينز) وحكومة الهند البريطانية فيما يتعلق بتلك الأحداث، إضافة إلى استعراض الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية في سبيل استقصاء الأمور في تلك الإمارة بعد أزمة (مخا) بين الشريف والقنصل البريطاني، وجهودها في تكريس انتماء ذلك الجزء إلى الإمبراطورية العثمانية.

وتعتبر هذه الدراسة جديدة في هذا الموضوع حيث اعتمدت بشكل مباشر على عدد من وثائق أرشيف رئاسة الوزراء العثماني بإستانبول (Basbakanlik Arsivi) وهي وثائق يتم استخدامها لأول مرة في تاريخ المنطقة، يضاف إلى ذلك بعض محفوظات (دار الوثائق القومية) بالقاهرة.

أمَّا الكتب والمخطوطات فقد تم الاعتماد إلى حد كبير على ما كتبه المؤرخ المحلي المعاصر للأحداث الحسن بن أحمد عاكش الضمدي، الذي استعرض

تاريخ المنطقة في تاريخه الموسوم بـ (الديباج الخسرواني في ذكر أعيان المخلاف السليماني)، إضافة إلى العديد من المراجع العربيَّة والأجنبية التي تطرقت للموضوع على الرغم من عدم وجود معلومات كافية فيها إلاَّ بعض الإشارات المحدودة إلى حادثة (مخا) الثانية في عهد الشريف الحسين بن علي ابن حيدر.

آمل أن تسهم هذه الدراسة في إلقاء الضوء على تاريخ هذا الجزء من بلادنا الغالية، والله من وراء القصد يهدي ويعين.

إسماعيل بن محمد البشري

أبها

المبحث الأول:

إمارة (أبو عريش) خلال فترة الحكم المصري

(١٢٣٥-١٢٥٤هـ/١٨٢٠-١٨٣٨م)

المبحث الأول
إمارة (أبو عريش) خلال فترة الحكم المصري
(١٢٣٥-١٢٥٤هـ/١٨٢٠-١٨٣٨م)

لقد وضعت حملة خليل باشا على إمارة (أبو عريش) في أوائل عام ١٢٣٤هـ نهاية لحكم أسرة (أبو مسمار)، أحد فروع الأشراف (آل خيرات)، التي حكمت تلك الإمارة خلال الفترة من (١٢١٥ هـ - ١٢٣٤ هـ)[1].

وقام خليل باشا خلال وجوده في (أبو عريش) بتسليم إدارة الجزء الشمالي من المخلاف السليماني والممتد من (ميدي) جنوباً إلى (صبيا) شمالاً، إلى الشريف علي بن حيدر، الذي كان قد استنجد بمحافظ مكة المكرمة حسن باشا لمساعدته ضد الشريف حمود، نظراً للخلاف الذي دب بين الطرفين عام ١٢٣٠هـ.

ومن ناحية أخرى: سلّم خليل باشا إلى إمام اليمن - المهدي عبدالله - الجزء الجنوبي من تهامة اليمن من (ميدي) شمالاً إلى (حيس) جنوباً، وذلك وفق شروط معينة وافق عليها الإمام، وأرسل من صنعاء القاضي محمد الحرازي مع يوسف آغا - مبعوث خليل باشا - ومعهم مسؤولون تم تعيينهم عمالاً على مختلف المناطق، وتم استلام هذا الجزء من خليل باشا قائد العساكر المصرية[2].

وفي شهر ذي القعدة عام (١٢٣٤ هـ) عاد خليل باشا بقواته إلى الحجاز عن طريق ميناء (الشقيق) بعد أن ترك بعض الحاميات التركية في (أبوعريش)

---

(١) انظر التفصيل في كتابنا بعنوان: حملة خليل باشا على إمارة (أبو عريش)، منشور في مكتبة العبيكان.

(٢) د. حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ٢٢٧.

و(صبيا) وغيرهما من المدن الرئيسة في المخلاف السليماني، ورافقه الشريف علي بن حيدر إلى هناك لتوديعه[1].

ومن هنا يبدأ دور جديد من أدوار تاريخ إمارة (أبوعريش) في ظل فرع آخر من الأشراف هو فرع (آل حيدر) وتحت التبعية لمحمد علي باشا والدولة العثمانية.

ولم نعثر فيما بين أيدينا من الوثائق أو المصادر على ما يشير إلى وجود شروط معينة التزم بها الشريف للباشا أو الدولة العثمانية، وفيما يبدو أن الباشا قد اكتفى بإعلان الشريف الخضوع والتبعية في تلك الفترة التي تلت سقوط الدولة السعودية الأولى التي كان نفوذها قد وصل إلى المنطقة خلال حكم الشريف حمود بن محمد أبو مسمار (١٢١٥ هـ - ١٢٣٣ هـ)، ولعل هناك سببًا استراتيجيًا آخر كان يهدف إليه الباشا من سيطرته على تلك الإمارة وهو اتخاذها قاعدة متقدمة له في سبيل السيطرة على السواحل اليمنية، وهو ما تحقق له لاحقاً، ومن ناحية أخرى أن تقوم بدور فك الكماشة الآخر ضد إمارة عسير المتمردة، وذلك بأن تكون إمارة (أبو عريش) مساعداً رئيساً للقوات القادمة من الحجاز.

عاد الشريف علي بن حيدر إلى (أبو عريش)، وبدأ في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تنظيم الأمور، ولكنه فوجئ بتمرد الشريف محمد بن منصور ابن ناصر (١٢٣٥ هـ) والذي استقر به المقام بقرية (الحسيني) من وادي (صبيا)، وجهّز الشريف علي جيشاً وتوجه به إليه، وعندما علم بذلك فرَّ هارباً إلى جبال (الحساب)، وكادت أن تحدث معركة بين الشريف علي وبين أهل

(١) الحسن بن أحمد عاكش، الديباج الخسرواني، ٢٤٢.

(الحسيني) لولا توسط البعض للصلح، والاتفاق على وضع رهائن منهم لدى الشريف[١].

وفي عام ١٢٣٦ هـ عيَّن الشريف علي بن حيدر ابن عمه الشريف زيد بن ناصر بن محمد عاملاً على (صبيا) ومخلافها، على أن يكون لإخوانه نصيب من محصول البلاد، واستغل الشريف زيد الفرصة. وأراد الاستقلال، عندئذٍ واجه الشريف الموقف، وخرج على رأس جيشه، ووصل إلى (صبيا) وحاصرها، وقام بإطلاق المدفعية عليها، عندئذٍ طلب الشريف زيد الصلح والأمان فأعطاه الأمان وعزله من منصبه[٢].

ولم يكن هذا التمرد هو نهاية المطاف، حيث تمرَّد في السنة نفسها الشريف محمد بن أحمد بن حيدر، في وادي (بيش)، وجعل مقره قرية (الملحا)، وواجه الشريف علي الموقف كعادته واتجه بجيشه إليها، وأمر بإحراق القرية، وأقام هناك أياماً، عندئذٍ طلب الشريف محمد ومن معه الأمان والصلح فوافق على ذلك[٣].

وقامت قبيلة (يام) سنة ١٢٣٨ هـ بقيادة محمد بن حديش بالاستيلاء على قبلي مدينة (أبو عريش) وحاصرهم الشريف مدة غير يسيرة، لم تخل منها الاشتباكات، وجرح فيها بعض الأشراف، ولما اشتدت مدة الحصارطلبوا الأمان والصلح فوافق على ذلك، وتم الصلح والأمان، واطمأن الناس بذلك.

وقد لوحظ أن الشريف زيد بن ناصر الذي عُفي عنه سابقاً قد قام متجهاً

( ) المرجع السابق، ٢٤٦.

(٢) نفسه، ٢٤٧.

(٣) نفسه، ٢٤٩.

الشريف حمود القوي على يد قوات محمد علي باشا، ولعل في وصول الشريف علي بن حيدر إلى السلطة عن طريق الحراب العثمانية ما يدعو إلى قيام تلك الثورات ضده هنا وهناك، يضاف إلى ذلك أن حكومة الباشا كانت في تلك الفترة مشغولة بتثبيت أقدامها في نجد والخليج العربي، وكذلك قيام الثورة في عسير بقيادة سعيد بن مسلط ضد الباشا وقواته في المنطقة عام ١٢٣٨ هـ.

لقد نجحت ثورة عسير في هزيمة أحمد باشا - حاكم الحجاز - مِمَّا أدى إلى استتباب الأمور بعد عقد اتفاق بين الطرفين في شهر محرم عام ١٢٤١هـ[١].

وتشير الوثائق إلى أن أمير عسير قد بدأ التطلع لمدّ نفوذه باتجاه إمارة (أبو عريش)، ولذلك فقد حاول التدخل لإصلاح ذات البين بين الشريف وأهالي (صبيا) وأرسل في سبيل الوساطة رجلين من أتباعه لاستطلاع رأي الشريف في إمكانية إرسال أخيه سعيد مع ثلة من رجال عسير للنظر في الصلح، إلاَّ أن ذلك اعتبر تدخلاً من أمير عسير في شؤون المخلاف، وحينما علمت حكومة الحجاز بذلك طلب أحمد باشا من أمير عسير عدم التدخل وسحب هذه الوساطة[٢].

ويبدو لنا أن أمير عسير - بهذه الوساطة - كان يحاول التدخل في شؤون المخلاف فعلاً، بل ويريد السيطرة على الجزء الشمالي منه، وخاصة (صبيا) ومخلافها، التي كانت تعتبر منطقة نزاع دائم بين الإمارتين منذ عهد الشريف

---

(١) علي عسيري، عسير، ١٤٨.

(٢) دار الوثائق القومية، القاهرة، محفظة (١٠) بحريرا، وثيقة رقم ٦٨ رسالة موجهة إلى محمد علي بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٤١ هـ. انظر : عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ٢٧٧/١.

حمود أبو مسمار، وشجعه على ذلك طلب أهالي وادي (بيش) و (صبيا) مساعدته ضد الهجمات اليامية التي ألحقت بهم ألواناً من الأذى والهوان(١).

وقد تلقى أمير عسير (علي بن مجثل) في مطلع عام ١٢٤٢ هـ رسالة من محمد بن حسن بن خالد الحازمي، يشرح له فيها الوضع في المخلاف السليماني ويطلب منه النزول إلى (صبيا) لضبط أمورها(٢).

ويعتبر الحوازمة وهم من أهالي (ضمد) ممن يمالئ أمير عسير ضد الأشراف نظراً للعلاقة السابقة بين الحسن بن خالد الحازمي وآل عائض في عسير.

وبناء على هذه التطورات قام أمير عسير سنة ١٢٤٢هـ بهجوم على (صبيا) محاولاً السيطرة عليها، وإخراج حاميتها التركية منها، ونتيجة لذلك فقد استنجد الشريف بأحمد باشا محافظ مكة، وطلب إمداده بقوة عسكرية للوقوف أمام أطماع أمير عسير(٣)، وقام أحمد باشا بإرسال مساعدة عسكرية تتمثل في عدد من العساكر والطوبجية يبلغ عددهم حوالي سبعمائة مقاتل(٤)، وقبل وصول القوة إلى (أبو عريش) كان الاتفاق قد عقد بين أمير عسير والشريف على أن يقوم الشريف بنقل الجنود الموجودين في قلعة (صبيا) إلى مكة خلال شهر.

وتشير الوثائق إلى أن أحمد باشا قد أخبر محمد علي باشا بالواقع حيث تقول الوثيقة : «وتذكرون في المكاتبة الواردة أخيراً، أن الشريف علي بن حيدر،

(١) علي عسيري، المرجع السابق، ١٤٨. (٢) هاشم بن سعيد النعمي، تاريخ عسير، ١٧٧

(٣) دار الوثائق القومية، دفتر (٢) عابدين وثيقة رقم ٩٩، رسالة من محمد علي إلى أحمد باشا، محافظ مكة بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٤٢ هـ.

انظر : عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ١/٢٧٩.

(٤) عاكش، المرجع السابق، ٢٥٨.

أرسل لكم مكاتبة يقول فيها : إن علي بن مجثل تلاقى معه في محل قريب من (أبو عريش)، وعرض عليه الاتفاق فيما إذا نقل الجنود إلى مكة في خلال شهر، وطلب منه إخراج رجاله من قلعة (رحبان)، وأنه أمهله لغاية رجب»[١]، وعاد أمير عسير منتظراً ومتربصاً.

وبعد وصول تلك القوة إلى الشريف توجه بها إلى (ضمد) لتأديب الحوازمة على موقفهم منه ولدورهم في معاضدة أمير عسير ضده، ولما بلغ الحوازمة ذلك فرُّوا ليلاً قبل وصوله، وفي مقدمتهم السيد أحمد بن حسين والسيد محمد بن حسن بن خالد الحازمي، واتجهوا إلى أمير عسير طالبين النجدة والمساعدة ضد الشريف، وتوجه الأمير علي بن مجثل بجيشه مرة أخرى إلى (صبيا)، وكان بقلعتها الشريف حيدر بن ناصر عاملاً من قبل عمّه الشريف علي بن حيدر، وحاول الأمير الاستيلاء عليها، واستعصت عليه لقوة المدافعين عنها، وجنح الأمير بعد ذلك للمسالمة، وأرسل الأموال إليهم لاستدراجهم، وأخلوها له، وعيَّن أحد قواده ويسمى مغرم بن مشاري أميراً عليها، وارتحل عائداً إلى السراة في شهر رمضان ١٢٤٢ هـ[٢].

وتشير الوثائق إلى أن محمد علي قد طلب من أحمد باشا محافظ مكة أن يبذل جهده لحل المسألة بالحكمة والسياسة نظراً لانشغال القوات المصرية في حروب المورة واليونان، وعدم إمكانية إرسال قوات إضافية إلى المنطقة لدعم الأشراف.

( ) دار الوثائق القومية، دفتر (٢) عابدين وثيقة رقم ١٠٩، رسالة من محمد علي باشا إلى أحمد باشا محافظ مكة بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٤٢ هـ.

انظر : عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق ١/٢٨١.

(٢) عاكش، المرجع السابق، ٢٥٩.

وعلى الرغم من ذلك فإن محافظ مكة قد قام بتدبير بعض القوات وإرسالها إلى الشريف، ووصلت قوات الباشا لمساعدة الشريف، واتجهوا لقلعة (صبيا) حيث كان موجوداً بها جنود من عسير، وأطلقوا المدفعية، وكادت تسوى القلعة بالأرض، وطلب العسيريون الأمان والعفو عنهم، ولبّى الشريف طلبهم، ثُمَّ استولى على (صبيا) وعيَّن عليها عاملاً من طرفه، وعاد بعد ذلك إلى(أبو عريش)[١].

وعندما علم الأمير علي بن مجثل بما حدث لقواته في (صبيا) حشد جيشه وتوجه إلى (أبو عريش) لقتال الشريف علي بن حيدر الذي استعد للمعركة، وتوسط البعض للصلح بين الطرفين، ورأى الشريف علي بن حيدر بخبرته السياسية الموافقة على الصلح، ودارت المفاوضات، واتفق فيها الطرفان على عودة (صبيا) ومخلافها إلى الأمير العسيري علي بن مجثل، ومن ثَمَّ عاد الأمير إلى بلده[٢].

وفي مطلع عام ١٢٤٣ هـ تحرك الأمير العسيري باتجاه المخلاف السليماني مرة أخرى، ولا نجد في المصادر التي بين أيدينا ما يشير إلى سبب تلك الحملة على عاصمة المخلاف (أبو عريش)، ولعله كان يحاول السيطرة عليها، أو يحصل على الأقل على وعد من الشريف بإخراج القوة العثمانية الموجودة لديه وإعادتها إلى الحجاز، حيث إن تلك القوة تمثل هاجساً يقلق إمارة عسير الثائرة ضد حكم الباشا والدولة العثمانية.

والتقى الطرفان في مكان ما شمال (أبو عريش)، واستعد الشريف لملاقاة خصمه، مستعيناً بالقوة العثمانية الموجودة لديه، ووضع المدافع في مقدمة

(١) هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٧٨.

(٢) عاكش، المرجع السابق، ٢٦١.

الجيش واستعد للقتال، وتوسط البعض بين الطرفين، ولعلَّ أمير عسير حينما رأى استعداد الشريف ومدى القوة الموجودة لديه، رأى أن المواجهة قد لاتكون في مصلحته فاكتفى بتأكيد الاتفاق السابق، وهو استمرار السيطرة العسيرية على (صبيا) ومخلافها، وقام بتعيين محمد بن حسن بن خالد الحازمي أميراً عليها وعاد إلى بلاده[1].

وانطلاقاً من مبدأ التبعية لحكومة الحجاز فقد قام الشريف بتنظيم جيشه بطريقة معاصرة، منظماً إياهم بالزي الإفرنجي، ورتب أمورهم في السلم والحرب مستعيناً في ذلك بالقوات التي أرسلها محمد علي التي تسمى (الحمران)، وكان فيها جماعة من الفرسان المغاربة[2]، وقد لوحظ اشتراك المغاربة في القوات العثمانية على أساس أنهم من رعايا الدولة العثمانية، ولهم مؤثرات اقتصادية واجتماعية في الشرق العربي[3]، ويذكر (عاكش) أن الشريف قد استغنى بهذه القوات عن القوات المرتزقة التي كان يستأجرها من (همدان) و (يام) وغيرهما[4].

وعمل الشريف علي بن حيدر على توطيد علاقاته بمحمد علي باشا، وكان وسيطه في ذلك أحمد باشا محافظ مكة المكرمة، واستمر الشريف في الدعاء للسلطان العثماني على منابر المساجد، مبرراً ذلك للمقربين إليه أن الانتماء إلى العثمانيين ومحمد علي لم يكن عن رغبة أكيدة في نفسه، وإنَّما رغبة في الاستفادة منهم ضد هجمات أمير عسير المتتالية على إمارته[5].

---

(١) عاكش، المرجع السابق، ٢٦٤.

(٢) نفسه، ص ٢٦٥ ؛ محمد أحمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، ١/٥٠٧.

(٣) انظر بهذا الخصوص : عبدالرحيم عبدالرحمن، المغاربة في مصر في العصر العثماني.

(٤) عاكش، المرجع السابق، ٢٦٦. (٥) عاكش، المرجع السابق ٢٦٦.

واستتب الوضع حتى عام ١٢٤٦ هـ حينما قام علي بن مجثل بغزو تهامة اليمن متجاوزاً إمارة (أبو عريش) إلى أن وصل قرية (دوغان) من بلاد (صليل)، حيث يوجد فيها قلعة بناها الشيخ إبراهيم بن علي الكلفود، الذي كان قد تمكن من تكوين قوة خاصة به قوامها العديد من الأتباع والعبيد، واستباح لنفسه والتابعين له القبائل المجاورة الأخرى وعاث فيها فساداً، واستولى علي ابن مجثل على قلعته وخربها، وعيَّن عليها الشريف حسن بن بشير بن محمد ابن أحمد بن خيرات عاملاً من طرفه، حيث اتخذ من قرية (مور) مركزاً لإقامته[١]، وعاد ابن مجثل بعد ذلك إلى عسير.

ومهما كانت الأسباب التي أبداها أمير عسير في سبيل الاستيلاء على بلاد (صليل) واتخاذ الكلفود سبباً لتلك الحملة، فإننا نتوقع أن هناك سبباً رئيساً كان يُحاول إخفاءه، وهو محاولة تطويق الشريف من الجنوب، وإيجاد موطئ قدم له يساعده على الانقضاض على (أبو عريش) في الوقت المناسب حيث كان يتحيّن الفرص المناسبة لذلك ويتكئ على بعض الحوادث والمستجدات لتبرير حملاته المتتالية على تهامة.

وحدث بين الشريف حسن بن بشير - العامل من قبل ابن مجثل - والشريف الحسين بن علي - والمعيّن من قبل والده على (الزهراء) -نزاع بسبب مساقي الماء، وبذل أعيان الناس مساعيهم لاحتواء الموقف، ولكنها فشلت، وحدث القتال وأدى لقتل أحد رجال علي بن مجثل[٢].

وعندما علم علي بن مجثل بذلك أرسل في عام ١٢٤٨ هـ بعض قواته

(١) نفسه، ٢٧٠ - ٢٧٣ ؛ العقيلي، المرجع السابق، ٥٠٧/١.

(٢) عاكش، المرجع السابق، ٢٧٨ ؛ العقيلي، المرجع السابق، ٥٠٨/١.

بقيادة رجل يدعى مُريّح، وكان في الظاهر يعمل على إصلاح الأحوال بين الطرفين، والواقع أنه كان يؤيد الشريف حسن بن بشير، في موقفه ضد الشريف الحسين بن علي، وعندما استقر مُريّح في (مور)، سُرَّ الشريف الحسين بن علي بذلك، وخاطبهم بالرسائل، ولكنهم أعلنوا قرارهم بإدانة الشريف الحسين، وأيقن الشريف أن الحرب آتية لا ريب فيها، واستعد الجميع للمعركة، واتجه الشريف بجنوده إلى قرية (اللجام)، وبدأت المعركة، وانتصر الشريف الحسين وقتل مُريّح، وعاد الشريف إلى (الزهراء) وأخبر والده بذلك[1].

وعندما علم الأمير علي بن مجثل بذلك قرر الاستيلاء على تهامة، وخرج بجيشه حتى وصل إلى (صبيا)، واستقر بها لترتيب أموره استعداداً لحصار (أبو عريش)، وتدخل أحمد بن إدريس المغربي[2] للصلح، ولم ينجح في ذلك، ولما علم الشريف علي بن حيدر بقدوم الأمير أحرق المدينة وحشد جنوده واتجه إلى (الديرة) وتحصن بها، وانضم إلى الأمير علي بن مجثل أشرافُ قرية (البيض)، وعسكر في غربي (أبو عريش)، عندئذٍ أطلق الشريف علي بن حيدر مدفعيته المتصلة، وقتل الكثير من جنود الأمير علي بن مجثل.

---

(١) عاكش، المرجع السابق، ٢٧٩ - ٢٨٢.

(٢) صاحب الطريقة الأحمدية المشهورة، هاجر من المغرب إلى مكة المكرمة، واستقر بها حوالي ثلاثين سنة، ثُمَّ انتقل إلى تهامة اليمن ومنها إلى صبيا عام ١٢٤٥ هـ واستقر بها، وكان له فيها مكانة كبيرة وعدد من المريدين والأتباع، توفي عام ١٢٥٣ هـ، وكان له مقام يزار بعد وفاته حتى هدم بعد ضم منطقة جازان إلى الدولة السعودية الحديثة في عهد الملك عبدالعزيز يرحمه الله.
انظر لمزيد من التفصيل عن حياته وآرائه وطريقته : عاكش، عقود الدرر ٧٤/١ ؛ حدائق الزهر ١١٩.

واستطاع الشريف بمساعدة الحامية التركية الموجودة لديه أن يصد هجوم رجال عسير وإجبارهم على التراجع، وفك الحصار، يقول عاكش في وصف المعركة : «وطال ما بين الرعيلين التشاجر بأطراف الرماح، والتصافح بأكف الصفاح، وانتهى الأمر أن قهرت بآخر المعركة العصابة الحسنية وتولت طائفة الخيل النجدية... ولما وصلوا مطرحهم وهم بين قتيل وجريح، وداعي الردى بين خيامهم يصيح، وبات الأمير في ليلة نابغية وأحزان يعقوبية ؛ لأنه تحقق أنها قد انكسرت سورة الأجناد، ومع الحاصل فيهم لا يبلغ بهم المراد»(١).

واستغل ابن مجثل مرور تركجة بيلمز(٢) الثائر ضد محمد علي في الحجاز في طريقه إلى اليمن، ورأى في وجود هذا الثائر الذي يملك السفن والأسلحة والعساكر النظامية فائدة له ولقوات عسير، وتم الاتفاق بين الطرفين

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٢٨٣ – ٢٨٧.

(٢) تركي بيلمز هو لقب قائد ثورة الجنود غير النظاميين في الحجاز، واسمه الحقيقي محمد آغا، وقد قام بثورته ضد محمد علي باشا في مطلع ١٢٤٨ هـ، بسبب تأخر مرتبات الجنود لمدة تزيد عن عشرة أشهر نظراً لانشغال محمد علي في حروب الشام، وقد مرت الثورة بعدة مراحل في جدة ومكة والمدينة المنورة، وزاد في حدتها تشجيع السلطان محمود الثاني للثوار ضد محمد علي باشا، وعندما أرسل محمد علي باشا قوة ضخمة بقيادة أحمد باشا يكن إلى الحجاز نقل قادة الثورة حركتهم باتجاه اليمن نظراً لخبرتهم بالمنطقة أثناء حروب محمد علي باشا ضد عسير، وقد تصادق تركي بيلمز مع علي بن مجثل مؤقتاً وسيطر على الساحل اليمني إلى المخا، ولما ظهرت منه أفعال تدل على فساده وعدم انضباطه قام علي بن مجثل بقيادة قوة من عسير تمكنت من مهاجمة تركي بيلمز وقواته في المخا، وقضى عليهم، وفرّ تركي بيلمز وبعض أعوانه على ظهر باخرة إنجليزية إلى بومباي ثُمَّ إلى البصرة حيث واصل نشاطه المضاد من هناك.

انظر : عبدالرحيم، محمد علي باشا وشبه الجزيرة العربيَّة ٢/١٧١ – ١٩١ ؛ أباظة، الحكم العثماني في اليمن، ٣٩ ؛

- Play fair , Ahistory of Arabia Felix , 141 - 144

على التعاون في المجال الحربي، وعلى أن تكون الفتوحات باسم علي بن مجثل أمير عسير[١].

وبناءً على هذا الاتفاق أعاد أمير عسير الكَرَّةَ على (أبو عريش) وتوسط البعض للصلح، وتم الاتفاق بالشروط الآتية[٢] :

أ - أن تحتل مدينة (أبو عريش) بحامية عسكرية عسيرية، في قلعتها المسماة بدار النصر، وعُيِّن عليها الأمير عائض بن مرعي قائداً لها.

ب - أن يرحّل الأمير علي بن حيدر الجنود الأتراك إلى الحجاز.

جـ - أن يبقى علي بن حيدر في الإمارة كنائب، ويشير العقيلي إلى أن علي بن مجثل لم يف بالشرط الثالث بل استولى على البلاد كلياً[٣].

وبعد وفاة علي بن مجثل انتقلت الإمارة إلى عائض بن مرعي، واستغل الشريف علي بن حيدر هذا التغيير في إمارة عسير، وأعلن استقلاله عن عسير وإلغاءه للاتفاقية المعقودة بين الطرفين، زاعماً أن أمير عسير لم يلتزم بشروطها، يقول مؤرخنا عاكش وهو معاصر للأحداث : «... ولما كان الأمير علي بن مجثل لم يف للشريف علي بن حيدر، بما وقع عليه الصلح الذي كان، وعامله بما لا يليق بمقامه العظيم الشأن، واستولى على القطع والحقوق، ولم يبق لنفاق الشروط عنده سوق، رأى أنه بموته قد برئ من العهد، ولا يرضى أن يدخل بعده تحت طاعة أحد»[٤] .

وأرسل أمير عسير إلى الشريف وفداً لأخذ البيعة وتأكيد العهد دفعاً

---

(١) علي عسيري، المرجع السابق، ١٥٤.

(٢) العقيلي، المرجع السابق، ٥٠٨/١.

(٣) نفسه، ٥٠٨/١.

(٤) عاكش، الديباج الخسرواني، ٢٩٩.

للحرب وما تجره من ويلات على الطرفين، ولكن الشريف رفض، ورجع الوفد دون أي نتيجة تذكر[١].

هنا قرر أمير عسير النزول إلى تهامة، وتقدم بجيوشه إلى هناك في شهر ذي القعدة سنة ١٢٤٩ هـ ووصل إلى (صبيا) حيث رتب جنوده ورسم خطته وتقدم إلى (أبو عريش) وحاصرها، ويذكر عاكش : «أن معظم أهل (أبوعريش) كانوا ممالئين لابن عائض ضد الشريف»[٢]، وفي هذا إشارة ذاتُ مغزى إلى استياء الناس من حكم الشريف ورغبتهم في البديل المناسب.

وقد تخلف الشريف علي بن حيدر عن قيادة قوات الدفاع لمرض أصابه، وخرج بدلاً منه الشريف يحيى بن أبي طالب، والتقى مع فرسان عسير بقيادة محمد بن حسن بن خالد، ودارت معارك بين الطرفين انتهت بهزيمة قوات عسير.

أيقن الأمير عائض بن مرعي صعوبة الاستيلاء على (أبو عريش) فقرر الانسحاب والعودة إلى بلاده في العاشر من ذي الحجة من العام نفسه[٣].

وكان الشريف قد أرسل إلى أحمد باشا محافظ مكة يطلب المساعدة للوقوف أمام القوات العسيرية، ووصل إليه مجموعة من الجنود بعد انسحاب الأمير عائض إلى السراة، وتمكن الشريف بمساعدة هذه القوة من إخراج الحامية العسيرية من (أبو عريش)، والتي كانت بقيادة مغرم العسيري، ثمَّ توجه إلى (صبيا)، وكان فيها السيد محمد بن حسن الحازمي عاملاً لأمير

(١) هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٩٦.
(٢) عاكش، الديباج الخسرواني، ٢٠١.
(٣) هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٨٦.

عسير، والذي لم يستطع الوقوف أمام قوات الشريف، فطلب الأمان وأخلى المدينة من رجال عسير المرابطين في قلاعها، وعادوا إلى السراة، وهناك توفي محمد بن حسن الحازمي بعد مدة قصيرة[١].

وهنا أصبح الشريف يسيطر على المخلاف السليماني دون منافس، ولم يبق خاضعاً لعائض بن مرعي سوى المناطق الواقعة شمالي بلدة (الدرب)، بالإضافة إلى المواني الساحلية اليمنية التي سبق أن استولى عليها علي بن مجثل قبل وفاته أثناء ثورة (تركجه بيلمز)، حيث أقام فيها حاميات عسيرية[٢]، وهي تمتد من (الزيدية) إلى (المخا)[٣].

إلاّ أن سيطرة عسير على المواني اليمنية لم تمتد طويلاً، فقد كان محمد علي باشا يتطلع إلى الاستيلاء عليها، حيث ظهرت أهميتها بالنسبة للحجاز ومصر، واتضحت الأطماع الاستعمارية في البحر الأحمر، إضافة إلى أن هذه المواني كانت تشكل خطاً استراتيجياً هاماً لكل من عسير ومحمد علي والدولة العثمانية[٤].

وقد شجعت هزيمة عائض بن مرعي على أسوار (أبو عريش) محافظ مكة – أحمد باشا – بالتنسيق مع محمد علي باشا – والي مصر – على إرسال حملة عسكرية بقيادة محمد أمين وصلت إلى المخلاف السليماني في مطلع عام ١٢٥٠هـ، ومعها تعليمات بأن يصحب الشريف الحسين بن علي بن حيدر هذه الحملة في مهمتها الرامية إلى الاستيلاء على المواني اليمنية، وإخراج

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٠٣.

(٢) علي عسيري، المرجع السابق، ٢٩٨.

(٣) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٠٥.

(٤) علي عسيري، المرجع السابق، ٢٩٩.

القوات العسيرية المرابطة فيها، وبسط سيادة الباشا على تلك النواحي[١].

وسارت الحملة بحراً وبراً حتى وصلت الحديدة وحاصرتها، واستسلمت الحامية العسيرية فيها بقيادة محمد بن مفرح المغيدي، وسقطت الموانى والمدن الساحلية اليمنية تباعاً، ولم يستطع أمير عسير تقديم أية مساعدة تذكر لحامياته هناك، وذلك بسبب وجود إمارة (أبو عريش) بين عسير وتلك الموانى مِمًّا يجعل وصول الإمداد إلى تلك الحاميات في حكم المستحيل، إضافة إلى المعلومات المتواترة التي وصلت إلى أمير عسير بالتجهيزات الخاصة بحملة محمد بن عون المباشرة على عسير[٢].

وعندما تمت السيطرة على اليمن، أرسل محمد أمين قائد الحملة تقريره إلى محمد علي باشا والي مصر يبلغه بنجاح المهمة، حيث أصدر قراره بتعيين إبراهيم باشا[٣] حاكماً على اليمن، وتقدم بجيشه بحراً حتى وصل إلى (القنفذة)، ومنها إلى بلاد السراة، وسلك طريقاً صعباً إلى قرية (الشعبين ، وقاتله الأهالي وتمكنوا من قتل بعض جنوده وأسر البعض الآخر، فانسحب بمن بقي معه، ورجع بهم إلى (القنفذة) متجهاً إلى (الحديدة) بحراً، ودخلها في عصر يوم الخميس رابع جمادى الأولى سنة ١٢٥١هـ، وقابله الشريف الحسين ومحمد أمين، وأعلن القرار الخاص بجعله والياً على اليمن، واتخذ (الحديدة) عاصمته، ووزع جنوده في أنحاء البلاد[٤].

وبالنسبة للموقف في اليمن بعد خضوعه لسيطرة محمد علي باشا فقد

---

(١) العقيلي، المرجع السابق، ٥٠٩/١.

(٢) علي عسيري، المرجع السابق، ٣٠٠.

(٣) يقال إنه ابن أخت محمد علي باشا.

(٤) عاكش، الديباج الخسرواني ٣١٨ - ٣٢٠، العقيلي، المرجع السابق، ٥٠٩/١.

أمر محمد أمين بالعودة إلى مكة، وكان الشريف الحسين يتطلع إلى تعيينه حاكماً على اليمن، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم، وعاد إلى (الزهراء)، وقرر له محمد علي معاشاً شهرياً من حاصلات (اللحية). وتفرَّغ بعد ذلك للدراسة والمذاكرة مع أهل العلم والأدب(١).

واستقرت الأحوال في تهامة اليمن، ولكن قبيلة (يام) كعادتها كانت تطمع في الاستيلاء على بعض الغنائم، ففي أواخر عام ١٢٥١هـ نزلوا بقواتهم إلى وادي (بيش)، وانزعج إبراهيم باشا لذلك، فأصدر أوامره للشريف الحسين بقيادة الجنود العثمانيين لصدهم والوقوف أمامهم، واتجه الشريف إلى (أبوعريش) يستأذن والده.

ويذكر عاكش أن الشريف علي بن حيدر لم يكن راضياً عن تلك الحملة حيث يقول: «واستمد الإذن من والده، وربَّما لم يحمد ذلك الفعال، لكون هذه الفئة جندهم عند اصطدام البلايا، وكم قد تجلت بهم لهم ولسلفهم من رزايا»(٢).

واتجه الحسين من (أبو عريش) إلى (صبيا)، وعلم أنهم - يام - قد استولوا على قرية (العداية)، وبحث الموقف، وقرر مفاجأتهم بالهجوم، واستغل الأسلحة الحديثة والتنظيم الجيد للجيش الذي يقوده، وألحق بقبائل يام هزيمة مكرة، وعاد إلى (صبيا) ومن ثَمَّ إلى (أبو عريش)، حيث تغنّى الشعراء بانتصاره(٣).

---

(١) عاكش، الديباج الخسرواني ٣٢١، العقيلي، المرجع السابق، ١/٥٠٩.
(٢) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٢٢، العقيلي، المرجع السابق، ١/٥٠٩.
(٣) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٢٣.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة الصحية للجنود التابعين لمحمد علي في اليمن قد ساءت نظراً لرداءة الجو، واقترح إبراهيم باشا توفيق - سر عسكر اليمن - نقلهم من (أبو عريش) و (صبيا)، وإحلال الجنود الحضارمة بدلاً منهم، واستدعى الشريف الحسين، وتشاور معه في الأمر، واتفقا، وبلّغ ذلك للشريف علي بن حيدر، ووافق الشريف على نقل الأورطة الأولى إلى (الحديدة)، وإبقاء الأورطة الرابعة لحماية قلعتي (أبو عريش) و (صبيا)[١].

وتشير الوثائق إلى أن الشريف علي بن حيدر كان يتوقع هجوماً وشيكاً على إمارته يقوم به أمير عسير بالتحالف مع قبائل يام، وأدى ذلك إلى طلب تأجيل نقل الجنود من (أبو عريش) و(صبيا)، بل وتوالت رسائل الشريف إلى كل من أحمد باشا - محافظ مكة - وإبراهيم باشا - سر عسكر اليمن - بطلب دعم الحامية الموجودة لديه، خاصة أن الفرسان الموجودين في (أبو عريش) لا يستفاد إلا من مائتي فارس، والباقون لا يستطيعون قياماً ولا قعوداً[٢].

وقد كان موقف أحمد باشا أكثر تحمساً لدعم الشريف، ويقول في رسالة إلى إبراهيم باشا - سر عسكر اليمن - : «وقد كنت كتبت في ٢٩ محرم سنة ١٢٥٣هـ إلى الشريف المشار إليه، وبيّنا لكم أننا مطلعون على اتفاق الأشقياء وإقدامهم على ارتكاب الأعمال السقيمة، وأننا نعلم تفاصيل أفعالهم الخبيثة، لأن جواسيسنا يغدون ويروحون في كل مرة...»[٣].

---

(١) دار الوثائق القومية، محفظة (٢٦٢) عابدين وثيقة رقم ٨٨ حمراء، رسالة من إبراهيم توفيق إلى المعية السنية بتاريخ ٦ صفر ١٢٥٣ هـ.
انظر : عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ٤٠٢/١.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) محفظة (٢٦٢) عابدين، وثيقة رقم ٨٨ حمراء، رسالة إلى إبراهيم باشا سر عسكر اليمن بتاريخ ٢٠ صفر سنة ١٢٥٣ هـ.

ويعاتب محافظ مكة - أحمد باشا - سر عسكر اليمن - إبراهيم باشا - على تأخر الجواب على رسالتيه السابقتي الذكر حتى يُمكن اتخاذ اللازم في وقته.

وقد قرر أحمد باشا محافظ مكة المكرمة إرسال قوة إلى (أبو عريش) مكونة من ثلاث أورط من آلاي المشاة السابع، وأورطة من الآلاي الثالث والعشرين، وتم تجهيز القوارب في ميناء جدة ريثما يصدر الأمر الأخير، نظراً لرداءة الجو في (أبو عريش) وما جاورها، وعدم التأكد من قيام عسير بالهجوم المرتقب.

«... إلاَّ أنه لما لوحظ أن الجو سقيم في تلك الديار، وأن الجنود عرضة للأمراض، وأن مواضع مهاجمة العدو لا تزال مجهولة لعدم انتقالهم من أماكنهم، رُئي وقف العساكر وإسكانهم بجدة حتى تتبين الجهة التي يساقون إليها، فيرسلوا محمولين على القوارب...»[(١)].

وكإجراء عاجل فقد وافق محافظ مكة على دعم الفرسان الموجودين في (أبو عريش) بقوة من فرسان المغاربة المقيمين في مكة المكرمة، وأمر بترحيلهم خلال خمسة أيام من تاريخ خطابه إلى إبراهيم باشا المؤرخ في ٢١ صفر سنة ١٢٥٣هـ[(٢)].

وعلى الرغم من هذا الاهتمام والتوقع، إلاَّ أن عسير ويام لم يقوموا بأي هجوم على المخلاف السليماني خلال تلك الفترة، ولعل السبب في ذلك أن أمير عسير كان يجهّز جيوشه فعلاً، ولكن ليس للانقضاض على إمارة

---

(١) دار الوثائق القومية محفظة رقم (٢٦٢) عابدين، وثيقة رقم ٨٨ حمراء، رسالة إلى إبراهيم باشا سر عسكر اليمن بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٢٥٣ هـ. انظر : عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ٤٠٣/١.

(٢) نفس الوثيقة.

(أبوعريش)، وإنَّما للاستيلاء على غامد وزهران، وأطلق في سبيل ذلك الإشاعات لإيهام القوات المرابطة في الحجاز بأن جهة الهجوم المرتقب هي (أبو عريش)[1]؛ وذلك لإرباك خصمه وتشتيت قواته، ولعل أحمد باشا قد أدرك ذلك، فلم يرسل القوات من جدة بل تركها تقيم هناك على أهبة الاستعداد فقط.

وفي جمادى الأولى من سنة ١٢٥٣ هـ قام أمير عسير على رأس جيش كثيف إلى غامد وزهران وسيطر عليهما وأضافهما إلى إمارته[2].

ويشير الأستاذ علي عسيري إلى أن الشريف علي بن حيدر كان يوهم محمد علي بوجود تحالف بين يام وعسير، مع أن العداء بينهما كان كبيراً، وأنه من المستبعد أن يقوم تعاون مباشر بين يام وعسير[3]. إلاَّ أنني أرى أن التعاون بين أمير عسير ويام وارد لعدة أسباب :

١ - أن قبائل يام كانت تقوم بدور الجنود المرتزقة، وقد استفاد منها أشراف (أبوعريش) أكثر من مرة، فما الذي يمنع أمير عسير من استخدامها والاستفادة منها.

٢ - أن قوات عسير كانت في مواجهة مباشرة مع قوات محمد علي في أكثر من جهة، في (غامد) وزهران، وفي (القنفذة) وما صاقبها، وفي (أبو عريش) و(صبيا)، وهذا يدعو إلى ضرورة الاستعانة بقبائل يام لإضعاف الخصم في (أبو عريش).

٣ - أن أمير عسير قد حاول الاستيلاء على (أبو عريش) في العام السابق،

(١) وثيقة رقم ١٤٤، نمرة (٢٨٧) رسالة من أحمد شكري إلى محمد علي بتاريخ ٣ شوال ١٢٥٣هـ. انظر : عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ٤١٢/١.

(٢) هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٩٣.

(٣) علي عسيري، المرجع السابق، ٢٠٤.

وفشل في السيطرة عليها وعاد خائباً؛ ولذلك فإن قيام قبائل يام بالمهمة بدلاً عنه، أو بالتعاون مع جنوده لصالحه، يعتبر مكسباً استراتيجياً.

وليس بالضرورة أن يكون ذلك تحالفاً بقدر ما يكون رغبة لدى أمير عسير، ولعله أوحى إلى يام برضاه عن ذلك، أو أرسل إليهم من يشجعهم على لقيام بتلك المهمة الصعبة في المخلاف السليماني، بهدف إشغال الخصم، وللاطمئنان بعدم الهجوم على قاعدته أثناء غيابه في حملته على غامد وزهران كما ذكرنا آنفاً.

وكانت وفاة الشريف علي بن حيدر كما يذكر عاكش في يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر جمادى الآخرة عام ١٢٥٤هـ[١]، وقد عثرت على وثيقة في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني بإستانبول مؤرخة في ١٧ شوال ١٢٥٣ هـ فيها إشارة إلى وفاته[٢]، ولعل عاكش قد وهم في السنة فوضع الوفاة في أحداث عام ١٢٥٤ هـ وهي كانت في العام الذي سبقه.

ونستطيع أن نختم هذا المبحث بالقول: إن إمارة (أبو عريش) خلال فترة حكم الشريف علي بن حيدر كانت خاضعة كلياً لمحمد علي باشا وحكومة الحجاز، وقد أشار إلى ذلك المؤرخ المحلي عاكش بقوله : «... وهذا الشريف علي يعتزي في الظاهر إلى محمد علي باشا، ولم تزل المكاتبة بينه وبينه دائرة بواسطة صاحب مكة أحمد باشا، والأمور فيما بينه وبينهم جميلة، والخطبة يعلن بها في المنابر للسلطان من آل عثمان، واستغنى بهؤلاء الأجناد في حفظ البلاد عن غيرهم من همدان، وقد حدثني من أثق به عن الشريف أنه ذكر له

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٢٣٨.

(٢) خط همايون، وثيقة رقم : ٢٠٥١٧/ E وتاريخ ١٧ شوال ١٢٥٣ هـ، إرشيف رئاسة الوزراء استانبول.

ما معناه أن المصاحبة للأتراك والاعتزاء إليهم لم يكن عن رغبة أو جهل بحقيقة ما هم عليه من الأمور الجارية على غير قوانين الشريعة ولله دَرُّ القائل :

وقد يتزيا بالهوى غيـــر أهله

ويستصحب الإنسان من لا يلائمه

لكن مع انفتاح فتنة أهل السراة عليه، وسعايتهم فيما يعود ضرره إليه وعدم مراعاتهم لحرمته لو قدروا، فما يرى يسعه إلاَّ المصاحبة لمن ذكر ليدفع به شر هؤلاء...»[1].

وفي هذا النص إشارة إلى تململ المجتمع المحلي ورفضه لوجود حاميات محمد علي باشا والخضوع لسلطانه، ويؤيد ذلك حركات التمرد المتوالية ضد الشريف في (صبيا) و(ضمد) و(الحسيني) و(الملحا) وغيرها، وهي من المواقع المهمة التي تعيش فيها عائلات ذات نفوذ وسلطة ومعظمهم من الأشراف، وقد كانت هذه الأسر على اتصال وثيق بإمارة عسير المناوئة لحكومة الحجاز العثمانية، ولعلنا نستطيع القول هنا: إن أشراف المخلاف السليماني لم يكونوا جميعاً متفقين على وجود القوات العثمانية في المنطقة، وما اتصالهم المستمر مع إمارة عسير المناوئة للأتراك إلاَّ دليل واضح على هذا التوجه.

وقد استمرت إمارة (أبو عريش) تابعة لمحمد علي باشا حتى بعد وفاة الشريف علي بن حيدر ومطلع حكم ابنه الشريف الحسين وحتى خروج قوات الباشا من السواحل اليمنية وإمارة (أبو عريش) في أواخر شهر صفر ومطلع ربيع الأول سنة ١٢٥٦ هـ حيث دخلت في مرحلة جديدة من الاستقلال المؤقت ثُمَّ التبعية العثمانية كما سنرى في المبحث الثاني.

---

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٢٦٧.

المبحث الثاني:

إمارة (أبو عريش)

خلال فترة (١٢٥٤-١٢٥٩هـ/١٨٣٨-١٨٤٣م)

وصول الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى الحكم

والسيطرة على السواحل اليمنية.

أزمة (مخا) مع بريطانيا وإعلان التبعية للدولة العثمانية

المبحث الثاني
إمارة (أبو عريش) خلال الفترة
من ١٢٥٤ هـ ١٢٥٩ هـ / ١٨٣٨ م - ١٨٤٣ م

أحكم محمد علي باشا - كما أسلفنا - سيطرته على إمارة (أبو عريش) وأخضعها بشكل مباشر لسلطته، وأسند إدارة الأمور فيها إلى إبراهيم باشا مرتبطاً بالحاكم العام في الحجاز.

وفي الوقت نفسه كان الشريف الحسين بن علي بن حيدر يمثل الحاكم المحلي للإمارة بصفته الوريث الشرعي لها بعد وفاة والده في ١٥ جمادى الآخرة ١٢٥٤ هـ، ومن ثمّ استدعاه والي اليمن إلى الحديدة، وأصدر قراراً بتعيينه حاكماً مكان والده، وبدأ يمارس أعماله خاصة فيما يتعلق بشؤون القبائل، وتنقل هنا وهناك بين (الزهراء) و(الحديدة) و(أبو عريش) لتنظيم شؤونها، ومناقشة الباشا فيما يراه مناسباً لإدارة شؤون الإمارة[1].

وأخذ الشريف الحسين بعد ذلك في توطيد مركزه وتقوية نفوذه، مما جعل إبراهيم باشا ينظر إلى تصرفه بعين القلق والارتياب، وأدّى إلى توتر العلاقات بينهما، وانتهت إلى العداء السافر، وكان الخلاف الذي وقع بين والي الحجاز المصري من ناحية، وشريف مكة محمد بن عون من ناحية أخرى، بالإضافة إلى انشغال محمد علي باشا والي مصر بالأعمال الحربية في سوريا وفلسطين قد شجع الشريف الحسين على الوقوف ضد سياسة والي اليمن العثماني إبراهيم باشا يكن، الذي بدوره جهّز حملة لتأديب الشريف الحسين وإخضاعه[2].

---

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٤١.

(٢) نفسه، ٣٤٣، العقيلي، المرجع السابق ١/٥١٠.

ونتيجة لهذا الوضع المتوتر بين الشريف والقائد التركي، قرر الشريف الاستعانة بعدوه القديم - أمير عسير - ضد الأتراك[١]، ولعل السبب الذي دفعه إلى ذلك هو أن أمير عسير كان المناوئ الرئيس للأتراك في المنطقة، إضافة إلى مطالبته المستمرة بإجلاء الجنود الأتراك والمصريين من (أبو عريش) وغيرها من المدن الساحلية.

وعقد اتفاق بين الطرفين في أواخر عام (١٢٥٥هـ) تقرر فيه ما يلي :

١ - يتعهد الأمير العسيري بإرسال عون حربي إلى (أبو عريش) عند الحاجة.

٢ - يقدم أمير (أبو عريش) مبلغاً سنوياً إلى أمير عسير لقاء هذه المساعدة[٢].

ولتحقيق بنود هذه الاتفاقية فإن أمير عسير قد طلب من الشريف أن يبعث إليه ابنه ليبقى رهينة عنده كدليل على ثباته وصدقه، ووافق الشريف على ذلك، وأرسل ابنه محمداً وابن أخيه الشريف علي بن محمد، وعندما علم مصطفى باشا - محافظ (أبو عريش) - بنبأ هذا الاتفاق تحصن في القلعة، وشاع بين الناس أنه يريد منع الشريف من دخول (أبو عريش) بعد عودته من حملته التأديبية ضد قبائل الحرث والخميسين[٣].

ولتطبيق بنود الاتفاقية السابقة، أرسل أمير عسير قوة حربية قوامها ألف مقاتل بقيادة محمد بن مفرح المغيدي، وذلك في شهر محرم (١٢٥٦هـ)

(١) محفظة ٢٦٩ عابدين، نمرة (٧) أصلية (١٧٧) حمراء، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥٦هـ من أحمد شكري إلى محمد علي باشا.

(٢) هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٩٤.

(٣) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٤٥، العقيلي، المرجع السابق ١/٥١٠. وانظر أيضاً : الوثيقة رقم (٣) أصلية (٥٠) حمراء، محفظة ٢٦٩ عابدين بتاريخ ١١ محرم ١٢٥٦هـ من أحمد شكري إلى محمد علي باشا.

للاشتراك مع قوات الشريف ضد القوات التركية المتمركزة في الحديدة[١]، وبعد وصول تلك القوات خرج الشريف من (أبو عريش) في اليوم الحادي عشر من شهر صفر سنة (١٢٥٦هـ) متوجهاً إلى الحديدة - مقر القائد التركي - في محاولة لإخراجهم من تهامة اليمن[٢].

وفي تلك الأثناء وصل إلى إبراهيم باشا - سر عسكر اليمن - أمر بالانسحاب مؤرخ في ١٣ من ذي الحجة سنة (١٢٥٥ هـ)[٣] ووافق وصول هذا الخطاب إلى إبراهيم باشا وصول قوات الشريف إلى مشارف الحديدة.

ويبدو أن محمد علي نفسه قد قرر الانسحاب من اليمن وإمارة (أبوعريش)، ولذلك أمر واليه على الحديدة بإرسال الآلاي الثالث والعشرين الموجود باليمن إلى أحمد باشا في الحجاز استعداداً للانسحاب من الجزيرة العربيَّة[٤].

ويشير بعض الباحثين إلى أن انسحاب محمد علي من اليمن و (أبوعريش) كان تنفيذاً لقرارات مؤتمر لندن، الذي نص أحد بنوده على جلاء محمد علي عن الجزيرة العربيَّة[٥].

وبالنظر إلى أن جلاء قوات محمد علي من اليمن و (أبو عريش) قد تم في

---

(١) هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٩٥، وتشير الوثائق أن عدد أفراد القوة العسيرية حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة مقاتل.

انظر : محفظة ٢٦٩ عابدين، نمرة ٦ أصلية، ١٥٥ حمراء تاريخ ٨ صفر ١٢٥٦ هـ، من وكيل محافظ مكة المكرمة إلى محمد علي باشا، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

(٢) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٤٨.

(٣) علي عسيري، المرجع السابق، ٣١٢.

(٤) نفسه، ٣١٠.

(٥) انظر : هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٩٥، العقيلي، المرجع السابق، ٥١٠/١، نبيل عبدالحي رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربيَّة، ٣٨.

أواخر شهر صفر ومطلع ربيع الأول سنة ١٢٥٦هـ[١] بينما عقد مؤتمر لندن في ١٤ جمادى الأولى (١٢٥٦هـ) الموافق ١٥ يوليو (سنة ١٨٤٠م) فإن ذلك يدفعنا إلى القول بأن قرار محمد علي بالانسحاب من إمارة (أبو عريش) والساحل اليمني، كان بدافع تجميع قواته المتناثرة في ثغر جدة، وإرسال ما أمكن منها إلى الشام ومصر للوقوف أمام الدول الأوروبية التي كانت تتباحث في حينها حول إمكانية تكليف محمد علي باشا بإرجاع جميع جيوشه إلى مصر وإعادة بقية الممتلكات إلى الدولة العثمانية.

وقد تخلى محمد علي باشا عن بلاد العرب في تلك الفترة لاحتياجه إلى المال والرجال ؛ لأنها كانت تكلفه سنوياً مبلغاً قدره سبعمائة ألف جنيه مصري تقريباً، وذلك رغبة منه في مواجهة القوة بالقوة[٢].

ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا كانت تمارس ضغوطاً متتالية على الباشا للجلاء عن اليمن، ورغم أن الحكومة البريطانية أبلغته عن طريق ممثلها في مصر السير (كامبل) في شعبان عام (١٢٥٥هـ) أكتوبر (١٨٣٩م) رغبتها في جلاء قواته عن اليمن لارتباطها بالمصالح البريطانية، فقد حاول محمد علي أن يكسب الوقت أمام هذه المفاجأة القاسية، فما كان من (بلمرستون) وزير الخارجية البريطانية إلاَّ أن عيَّن العقيد هودجز (Hodges) خلفاً لكامبل وزوده بتعليمات جديدة على رأسها «البعد عن أسلوب المجاملة واستخدام لغة الحزم والعنف مع الباشا لإقناعه بالجلاء عن اليمن»[٣].

---

(١) د. حسين العمري، المرجع السابق، ٢٧٥، علي عسيري، المرجع السابق، ٣١٤.

(٢) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق : د. إحسان حقي، ٤٦٠.

(٣) د. حسين بن عبدالله العمري، المرجع السابق، ٢٧٤.

وكانت بريطانيا تحرص على إبعاد أي خطر يهدد مصالحها في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وذلك بعد احتلالها لعدن في ٢٨ شوال (١٢٥٤هـ) ١٩ يناير (١٨٣٩هـ)، وكان يضايقها ذلك النشاط الحربي والتجاري الذي يقوم به محمد علي باشا في جنوبي الجزيرة العربيَّة وشرقها، ولم تتوقف بريطانيا عند هذا الحد، بل سعت بشكل متواصل إلى إخراج قوات محمد علي باشا من الجزيرة العربيَّة نهائياً مستغلة في ذلك صراعه مع الدولة العثمانية وتوجس الدول الكبرى من تنامي قدارته واتساع دائرة حكمه، وعلى الرغم من تقاطعات المصالح الاستعمارية للدول الكبرى آنئذ إلاَّ أنها بعد مشاورات ومنافسات وصراعات سياسية فيما بينها[1] اتفقت على ضرورة تحجيم قوة الباشا وتحديد منطقة نفوذه بولاية مصر فقط، حتى فرنسا التي كان محمد علي باشا يعتمد على دعمها تخلت عنه في نهاية المطاف.

وانتهى الأمر بإعلان الباشا قبوله لشروط الدول الكبرى التي أُقرت في معاهدة لندن المبرمة في ١٦ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ، الموافق ١٥ يوليو ١٨٤٠هـ.

وتدل الوثائق على أن محمد علي باشا عندما قرر التخلي عن السواحل اليمنية لم يأمر بتسليمها إلى الشريف الحسين بل أشار بإحالة إدارتها إلى (ميرلاي) أو (بكباشي) أو إلى أحد العسكر[2]، وتحديد منطقة نفوذ الشريف بالحدود الجغرافية لإمارة (أبو عريش) قبل سيطرتها على السواحل اليمنية، إلاّ أن الشريف الحسين وصل بقواته إلى الحديدة في ١٨ صفر سنة (١٢٥٦هـ)

---

(١) لمزيد من المعلومات حول الخلافات السياسية والمواقف المختلفة للدول الكبرى ؛ انظر تفصيل ذلك في : تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك، ٤٥٥ - ٤٧٥.

(٢) محفظة ٢٦٩ عابدين، نمرة (١٤) أصلية (٢٨) حمراء، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٦هـ، من أحمد شكري إلى محمد علي باشا، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

وطلب من إبراهيم باشا تسليمه البلاد والخروج من الحديدة، فما كان من الأخير إلاَّ الإذعان لذلك على الرغم من رغبته في تسليم البلاد إلى شخص آخر غير الشريف حسب الأوامر المبلغة إليه، ولكن لم تكن لديه القدرة على تنفيذ ذلك خاصة وأنه قد أرسل معظم جنوده إلى جدة[١].

وتشير مصادر أخرى إلى أن السبب وراء قيام إبراهيم باشا بتسليم تهامة اليمن إلى الشريف بدلاً من إمام صنعاء أن الإمام رفض أن يدفع للباشا ضريبة سنوية نظراً لسوء أوضاعه وضعف إمكاناته، وكان شريف مكة محمد ابن عون يطمع كذلك في السيطرة على تهامة، ولكن إبراهيم باشا رأى في الحسين حاكماً أكثر قدرة من الآخرين، والتزم بدفع ضريبة سنوية للباشا تقدر بحوالي (٩٠,٠٠٠ دولار) سنويًا[٢].

وانسحب إبراهيم باشا وقواته إلى جزيرة (كمران) ووصلها في ٨ ربيع الأول (١٢٥٦هـ) ٩ مايو (١٨٤٠م) بعد أن سلم تهامة إلى الشريف الذي دخلها في العشرين من صفر ١٢٥٦ هـ الموافق ٢٢ أبريل ١٨٤٠ م، ووفر الأمن للتجار، وطلب منهم دفع ضريبة قسرية قدرها (١٢٠,٠٠٠) دولار، وأصدر مرسوماً يمنع أي مسيحي من ركوب الخيل أو المرور خلال بوابة مكة[٣].

وقد اعترض الشريف محمد بن عون - أمير مكة - على خروج قوات محمد علي من اليمن دون قتال أو سبب يذكر، ولعله لم يعلم بالأمر الصادر من محمد علي إلى إبراهيم باشا توفيق بالانسحاب، ويقول في رسالته إلى الجناب

(١) علي عسيري، المرجع السابق، ٣١٣.

(٢) حسين العمري، المرجع السابق، ٢٧٦ ؛

- play fair , op.cit , PP . 146 - 147

(3) Ibid , PP . 146 - 147 -

العالي : «... فعندما بلغنا ذلك تعجبنا من خروج العساكر المذكورة من ذلك الطرف من غير حرب، ونظن أن هذا الأمر يغاير لرضاء صاحب السعادة»[١].

ويظهر أن خروج العساكر من اليمن و (أبو عريش) كان بشكل عاجل وغير منظم، ونتيجة لذلك فقد تركوا كثيراً من المهمات العسكرية وراء ظهورهم، يقول محمد بن عون : «... حتى إنه بلغنا أنه عند خروج العساكر من بنادر اليمن، تبقى جانب مهمات للعساكر، وصار عليها الحريق بالنار، وترك بالأسكالات مبالغ جسيمة من البضائع من غير وكيل، وأيضاً عند إخراج العساكر الخيالة الذين بـ (أبو عريش) ماطلعوا إلاَّ بأمان من ابن مفرح العسيري، وأرسل صحبتهم ناساً من عسير، حتى إنهم وصلوهم إلى القنفذة، وصار اختباط عظيم بالحجاز من هذا الأمر، وكل ذلك ما عرفنا له سبب»[٢].

ويطالب شريف مكة محمد بن عون بعودة العساكر إلى (أبو عريش) واليمن فيقول : «... ونحن ظننا إن كان ما يصدر أمر برجوع هذه العساكر الذين أقبلوا من اليمن، يحصل فتنة عظيمة وضرر وفضيحة بين الناس»[٣].

وبصرف النظر عن المراسلات التي دارت بين الأطراف المختلفة حول هذه القضية، فإن الشريف قد ثبّت أقدامه في حكم إمارة (أبو عريش) حيث قام بعد استقرار الأمور في الحديدة بتعيين أخيه (أبوطالب) أميراً عليها ثُمَّ توجه

---

(١) دار الوثائق القومية، محفظة رقم (٢٦٩) وثيقة رقم (٦٣) حمراء، رسالة من الشريف محمد بن عون إلى كتخدا الباب العالي بتاريخ ١٥ ربيع الأول (١٢٥٦ هـ).
انظر أيضاً: عبدالرحيم عبدالرحمن، من وثائق شبه الجزيرة العربيَّة في عصر محمد علي، ٥١٧/١.
(٢) الوثيقة السابقة.
(٣) الوثيقة السابقة.

إلى مدينة (زبيد) واستولى عليها، وانطلق بعد ذلك إلى (المخا) وسيطر عليه وعيّن أخاه حموداً أميراً عليها[١].

وقد أثارت سيطرة الشريف على (المخا) حكومة الهند البريطانية فأرسلت الملازم (جوردون) إلى هناك في البارجة البخارية (زنوبيا) لحماية الرعايا البريطانيين، وليتحققوا من شعور ذلك الزعيم تجاه الإنجليز، وكانت المعاملة التي تلقاها (جوردون) مهينة جداً، إذ عامله الشريف بغلظة لأنه كافر، وطلب منه أن يعنى بشؤونه، وألا يتدخل في شؤون المسلمين[٢].

وبعد وقت قصير أمر الشريف نائب القنصل البريطاني أن ينزل العلم الذي كان يحمل شعار الصليب، وتم رفعه دون إذن منه، كما طلب من تجار المدينة ومعظمهم من الأوروبيين وخاصة الإنجليز مبلغاً قدره (٦,٠٠٠) ريال إسهاماً منهم في دعم خزينته، وقام الشريف كذلك برفع الرسوم على كل البضائع المستوردة أو المصدرة من قبل الرعايا البريطانيين من ٢٪ إلى ٩٪[٣].

ولعل الذي دفع الشريف إلى اتخاذ ذلك القرار هو رغبته في إضعاف دور التجار البريطانيين الذين كانت لهم الهيمنة على أسواق اليمن، وفتح المجال أمام التجار الآخرين وخاصة الأمريكيين، حيث هبط بالضريبة الجمركية على البن المصدر من (مخا) على السفن الأمريكية إلى ٣٪ فقط، بل إنه تنازل أيضاً عن رسوم الرسو في الميناء في سنة ١٢٥٧ هـ/١٨٤٤ م[٤]، وكان يهدف من وراء ذلك إلى توجيه ضربة اقتصادية ضد البريطانيين في عدن ومحاولة توجيه

(١) عاكش، المرجع السابق، ٣٤٩.

(2) Play Fair, OP cit, P. 147.

(3) Ibid, 147

(٤) فاروق أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ٢٨٣.

عمليات تصدير البن إلى (مخا) بدلاً من عدن، وقد أقنع مستر (ويب Webb) قائد السفينة الأمريكية (راتلير Rattler) بأخذ شحنات البن اللازمة له بصفة دورية من (مخا) وكان طبيعياً أن يرحب هذا التاجر الأمريكي باستيراد البن من (مخا) بدلاً من عدن بتلك الشروط المرضية(١).

ولم يكتف الشريف بذلك بل أمر بإنزال العلم البريطاني المرفوع فوق منزل الوكيل القنصلي (عبدالرسول) وذلك أثناء غياب الوكيل وقيام ضابط من الأسطول البريطاني الهندي بمهام القنصلية، ثُمَّ مصادرة ممتلكات الوكيل وإرغام الضابط على اللجوء إلى عدن، ثُمَّ بعث بخطاب مهين جداً مباشرة إلى حكومة بومباي طالباً التسليم الفوري لعدن، ومهدداً في حالة رفض طلبه أنه سيطلب المساعدة العسكرية من القبائل العسيرية القوية للسيطرة على عدن بالقوة(٢).

وقد قام مجلس شؤون الهند (India Board) الذي كان يدير شؤون شركة الهند الشرقية البريطانية بإبلاغ حكومة لندن - وخاصة وزارة الخارجية - بتلك التصرفات العدائية التي قام بها الشريف الحسين ضد الوكالة البريطانية والعلم البريطاني في (مخا) حيث أثار ذلك ثورة عارمة حفاظاً على المصالح البريطانية في البحر الأحمر(٣).

ويبدو لنا هنا أن إنجلترا وجدت فرصةً مناسبةً للضغط على الدولة العثمانية التي كانت غير راضية عن استيلاء بريطانيا على عدن، ومن ثَمَّ فلعل المساومة بقضية (المخا) يجعل الدولة العثمانية تتخلى نهائياً عن أي تطلع

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) Play fair , OP . cit , P . 147

(٣) فاروق أباظة، المرجع السابق، ٢٨٠.

لاستعادة عدن، ويذكرنا موقف بريطانيا في حادثة (المخا) هذه بموقف فرنسا في الجزائر عام (١٨٢٧م) عندما ادعت أن عدة إهانات قد أصابت العلم الفرنسي مِمَّا جعلها تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها ثُمَّ اتخذت موقفاً عسكرياً آخر في سنة (١٨٣٠م) بإعدادها أسطولاً حربياً لاحتلال الجزائر.

ومن جهة أخرى فقد أكد الموظفون الإنجليز الموجودون في الهند في تقرير أرسل إلى مديرية شؤون الهند في لندن مدى تذمرهم واستيائهم من تصرفات الشريف في (المخا)، وذكروا أن ذلك يضر بالمصالح البريطانية التي سبق تحقيقها في البحر الأحمر، وأشاروا إلى أن إمام صنعاء قد عرض عليهم التعاون في سبيل نزع ولاية (مخا) من الشريف، وضمن لهم المصالح البريطانية فيها، ورفع شأن بريطانيا هناك إضافة إلى حماية وتوفير الأمن لرعايا التبعية البريطانية في (المخا)، وأضاف التقرير أن حكومة الهند لم ترغب في التعاون مع الإمام لسببين :

الأول : أن الشريف يعتبر تابعاً للدولة العلية العثمانية وأحد ولاتها.

الثاني : أن الإمام في وضع لا يؤهله للدخول في صراع مع الشريف، إضافة إلى عدم معرفة نواياه تجاه البريطانيين.

واقترح التقرير أن تقوم حكومة لندن بالاحتجاج لدى الباب العالي عن طريق سفيرها في إستانبول إضافة إلى إبلاغ سفير الدولة العلية في الهند[1].

وبناءً على ذلك فقد كتب اللورد (أبردين) وزير الخارجية البريطاني إلى السفير البريطاني في إستانبول السير (ستراتفورد كاننج) بشأن حادثة (المخا)

---

(١) مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٥)، بدون تاريخ (أواخر ١٢٥٧ هـ تقديراً)، من مجلس شؤون الهند إلى الحكومة البريطانية.

وطلب منه أن يقدم احتجاجه إلى الباب العالي، وأن يوضح للدولة العلية أن ذلك رُبَّمَا يؤثر على صداقة وتعاون بريطانيا معها، وأوضح وزير الخارجية في تلك الرسالة أن من الضروري أن تقوم الدولة العلية بإجراء مناسب لرد كرامة بريطانيا، وأن تقوم بعزل الشريف الحسين من ولاية (المخا)، وفي حالة عدم قدرة الدولة العثمانية على اتخاذ أي إجراء ضد الشريف فإن بريطانيا سوف تقوم باتخاذ التدابير اللازمة التي يستحقها الشريف، بعد الإقرار بذلك رسمياً من قبل الدولة العثمانية، خاصة وأن بريطانيا تعاني من ضغوط متتالية من قبل الضباط الإنجليز في الهند الذين يلحون في ضرورة تأديب الشريف الحسين وعزله من منصبه[1].

وقد أحاطت الحكومة البريطانية المقيم السياسي في عدن (هينز) بالخطوات التي اتخذتها ضد الشريف، وعندما علم (هينز) باحتجاج الحكومة البريطانية على الباب العالي أعرب عن دهشته من تصرف حكومته، نظراً لأن ذلك يعني اعترافاً رسمياً بسيادة الدولة العثمانية على موانى البحر الأحمر، وقد أوضح (هينز) ذلك في برقية بعث بها لحكومته في ٢٧ يونيو (١٨٤٢م) مؤكداً أن (مخا) كانت دائماً تابعة لإمام (صنعاء)، حتى إنه في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر عندما كان للبريطانيين وكالة في (مخا) كان التعامل كله بشأنها مع إمام صنعاء وحكومته، حتى تمكنت قوات محمد علي من السيطرة على المدينة التي سلمها بعد ذلك للشريف الحسين بن علي بن حيدر[2].

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) فاروق أباظة، المرجع السابق، ص ٢٨١.

وقد قامت حكومة بومباي بالاحتجاج بشدة لدى حكومة الهند على التصرف الذي قامت به وزارة الخارجية البريطانية، وقد كانت الحادثة نقطة البداية لإثارة مشكلة سيادة العثمانيين في منطقة البحر الأحمر التي ستصبح في غاية الأهمية عندما تثار من جديد وتحتدم فيما بعد، وعندما تنبهت الدوائر الدبلوماسية في بريطانيا للخطأ الذي ارتكبته عملت على تجاهل موضوع السيادة العثمانية ليكون في طي الكتمان ؛ إذ كان من الممكن أن تتخذ الحكومة العثمانية من حادثة الاحتجاج تلك دليلاً على حقها في السيادة على منطقة البحر الأحمر، غير أن سجلات وزارة الخارجية العثمانية كانت من سوء الترتيب لدرجة أن ذلك الاحتجاج البريطاني لم يعثر عليه خلال احتدام مشكلة السيادة بعد ذلك، فكان ذلك في صالح البريطانيين[١].

ويذكر نائب المقيم السياسي البريطاني في عدن (Playfair) أن الشريف الحسين والشريف حمود لم يتوقفا عن اضطهادهما للتجار الأوروبيين وخاصة الإنجليز المقيمين في موانيهما، وأنهما سجنا واحداً حتى دفع فدية قدرها (١٢,٠٠٠ ريال)، وسجن آخر بحجج كاذبة، وأرغم على دفع (١٦,٠٠٠ ريال) كثمن لحريته، ولقي ثالث نفس المصير وغرم (١٠,٠٠٠ ريال).

وأخيراً بعد أن ضجرا من أعمال القهر الفردية قاما - حسب رواية (Play fair) التي يبدو فيها بعض المبالغة - بصنع صندوق حبوب ضخم سجنا فيه خمسة وعشرين من تجار (المخا) ، وأعلنا أن ثمن حريتهم يجب أن يكون عُشر ممتلكاتهم، ممَّا اضطرهم لقبول ذلك الشرط، حتى الرعايا البريطانيين لم يستثنوا من هذه الأعمال الوحشية، وجمعت الضرائب الابتزازية على كل

(١) نفسه.

اسلع المصدرة إلى عدن، وسجن التجار دون أدنى سبب، وأرغم أصحاب الحرف الريفية الذين كانوا يزورون (المخا) على نقل كل المرضى والفقراء من هناك إلى عدن[١].

وفي السنة نفسها (سنة ١٢٥٧هـ) وضع التجار تحت إسهامات قهرية بحجة تمكين الشريف من إرسال جيش بالاشتراك مع عائض بن مرعي شيخ عسير لمهاجمة عدن، ونفذ أوامره عنوة بسلسلة التجار معاً من رقابهم، حتى أرغموا على الموافقة، وكان نتيجة أعمال الظلم هذه أن أفرغت (المخا) من كل من كان لديه ممتلكات يخشى ضياعها أو كرامة يريد الحفاظ عليها، وحدثت في الحال عملية الهجرة إلى عدن بمعدل (١٢٠٠) شخص شهرياً[٢].

وإزاء هذا الموقف المتعنت من الشريف الحسين تجاه البريطانيين رأت حكومة الهند البريطانية وفي اتجاه آخر - غير ما تقوم به حكومة لندن من احتجاجات لدى الباب العالي - أن تسعى من جانبها لإقامة علاقة ودية مع الحسين بن علي بن حيدر بعد أن ملك زمام الأمور في تهامة، محاولة استرضاءه، ولهذا أصدرت تعليماتها إلى الكابتن (مورسبي Captain Moresby) للتقدم تجاه ميناء(مخا) لمحاولة استرضاء الشريف الحسين وإقامة علاقات ودية معه، وقد نجح كابتن (مورسبي) في الاتفاق مع شريف (مخا) وعقد معه معاهدة تجارية تتفق والمصالح البريطانية في البحر الأحمر[٣].

وقد كانت نقطة الخلاف في تلك المعاهدة هي ما يخص رفع العلم

(1) Play fair , Op cit . P . 149

(2) Ibid , 149

(٣) فاروق أباظة، المرجع السابق، ٢٨٢ ؛ د. جادطه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ٢٢٢.

البريطاني في (مخا) حيث أصر الشريف الحسين على عدم رفعه، ووافق القبطان (مورسبي) على ذلك، وقد أشار الشريف الحسين إلى هذه القضية عندما ناقشه (أشرف بك) المكلف من قبل الدولة العثمانية للتحقيق في الموضوع كما سنرى فيما بعد، وقد كتب الشريف اسم القبطان بالعربيّة هكذا (مورزبين)، ولم تهدأ السياسة البريطانية في إستانبول بل استمرت في تصعيد الموقف لدى الباب العالي طالبة عزل الشريف الحسين بن علي بن حيدر من منصبه[١].

وقد أحيط السلطان علماً باحتجاجات بريطانيا، واطلع على طلب السفير البريطاني في إستانبول عزل الشريف الحسين من منصبه، وقد أحال السلطان الموضوع إلى مجلس الوكلاء لدراسته، وفيما يبدو أن الدولة العثمانية لم تكن لديها المعلومات الكافية عن الوضع في تلك المنطقة، حيث كان مجلس الوكلاء يتساءل عما إذا كان الشريف منقاداً ومطيعاً فعلاً للدولة، وأنه يدفع ما عليه من ضريبة القهوة للباب العالي، وقد وصلت خطابات من شريف مكة محمد بن عون يذكر فيها أنّ المعلومات لديه ليست كافيةً عن حقيقة الوضع في إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية.

وقد طلب مجلس الوكلاء من (تركجه بيلماز)[٢] الذي يعرف المنطقة جيداً أن يقدم تقريراً عن الأوضاع فيها، وعلى ضوء ذلك يُمكن إجابة السفارة الإنجليزية بإمكانية عزل الشريف أو عدم القدرة على ذلك، وبناءً على تقرير

---

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة بدون رقم، وتاريخها ٤ رمضان سنة (١٢٥٨هـ) عبارة عن أسئلة من أشرف بك إلى الشريف الحسين بن علي بن حيدر وإجابة الشريف عليها.

(٢) انظر لمزيد من المعلومات عن هذه الشخصية ص : ٢٢.

تركجه بيلماز) إضافة إلى ما تداولته الصحف عن الأوضاع في اليمن، واحتلال بريطانيا لعدن، فإن المجلس الخاص قد رأى أنه ليس من المناسب أن تتعجل الحكومة العثمانية بعزل الشريف، خاصةً وأن احتلال بريطانيا لعدن قد ثار الشكوك في موقف الدولة العثمانية وتواطئها مع المحتلين، وتساهلها في الوقوف ضد بريطانيا، فإذا أقدمت على خطوة أخرى لصالح بريطانيا وهي عزل الشريف فإن ذلك سيؤدي إلى ثورة شعبية عامة في اليمن ضد الدولة العثمانية، وبالتالي فقد رأى مجلس الوكلاء أنه ليس من الحكمة أن يعزل الشريف في مثل تلك الظروف.

واتفق مجلس الوكلاء في المجلس الخاص على أن تتم الإجابة على السفير البريطاني بأنه سَيُرْسَلُ موظف من طرف السلطنة إلى الشريف الحسين لمناقشته والنظر في إصلاح الأمور، وإذا استدعى الأمر عزله فإن الدولة لن تتأخر في ذلك[1].

واقترح مجلس الوكلاء أن يقوم موظف من كتبة الديوان الهمايوني بالسفر إلى مصر عن طريق البحر لمقابلة والي مصر محمد علي باشا، لأخذ المعلومات الضرورية واللازمة منه، ثُمَّ يتابع سفره من مصر مباشرة إلى جدة لدراسة الأمر مع والي جدة وشريف مكة، وأخذ رأيهما في مسألة عزل الشريف الحسين وتعيين والٍ آخر مكانه، وعلى الموظف المذكور أن يكتب بكل مباحثاته ومشاوراته إلى وزارة الخارجية العثمانية لإبداء مرئياتها قبل اتخاذ أي قرارات في هذا الشأن.

وقد رشح مجلس الوكلاء السيد (أشرف بك بن سليم ثابت أفندي) أحد

(١) مسائل مهمة، اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٥)، بتاريخ ١٢٥٨ هـ / من الصدر الأعظم إلى السلطان.

كتبة الديوان السلطاني للقيام بهذه المهمة، نظراً لما يتمتع به من علم ودراية بأحوال الحجاز واليمن، وحدد له مبلغاً قدره خمسون ألف قرش (٥٠,٠٠٠ كمصاريف سفرية للقيام بالمهمة المذكورة، وأن تصرف له فوراً من الخزينة الجليلة في إستانبول، ويتم تسديدها من خزينة الحجاز فيما بعد[١].

وبعرض الموضوع على السلطان صدرت الإرادة بالموافقة على ما اقترحه الوكلاء في هذا الشأن، واعتماد المبلغ المقترح لتغطية مصاريف الرحلة، على أن يكتب إلى والي جدة لتسوية المبلغ مع الخزينة السلطانية.

وبالنسبة للموقف مع السفارة البريطانية في إستانبول فإن مجلس الوكلاء اقترح أن يرسل إليها ما يفيد بأن الدولة سوف تنظر في إمكانية عزل المذكور وأنها أرسلت أحد موظفيها لدراسة الأمر من جميع نواحيه[٢].

وبناء على ذلك فإن سفير بريطانيا بعد اطلاعه على قرار الحكومة العثمانية بإرسال أحد موظفيها إلى اليمن اقترح أن يقوم هو بدوره بإبلاغ حكومته بإرسال أحد موظفيها إلى هناك للالتقاء بأشرف بك وتدارس الموضوع سوياً، ووافقت وزارة الخارجية العثمانية على ذلك.

وتوجه أشرف بك إلى مصر عن طريق بيروت حيث وصلها يوم الجمعة ١٦ صفر سنة (١٢٥٨هـ) وأقام بها خمسة أيام، ثُمَّ انتقل على إحدى السفن الشراعية إلى الإسكندرية ووصلها بعد ثلاثة أيام، ومكث في الحجر الصحي بها حوالي ستة أيام، وقد التقى بمحافظ الإسكندرية (زكي أفندي) وسأله عما إذا كان والي مصر موجوداً في القاهرة فأفاده بأنه موجود في (منيا القمح)

(١) الوثيقة السابقة.
(٢) نفس الوثيقة.

شرق القاهرة، والتقى أشرف بك بعد ذلك بوالي مصر محمد علي باشا يناقش معه الموضوع، واستفسر أشرف بك من محمد علي عن وجود معاهدة تجارية بينه وبين الإنجليز تبيح لهم الاستفادة التجارية من مواني البحر لأحمر وخاصة (المخا)، وأفاد محمد علي بأن المعاهدة التجارية معهم ألغيت وأنه لم يبق بينه وبينهم إلاَّ معاهدة القطن التي تنتهي بعد حوالي ثلاثة أشهر[1]، وقد أبدى محمد علي باشا رأيه حول موضوع الشريف الحسين، وزود أشرف بك بالمعلومات اللازمة.

وأرسل الباشا تقريره إلى الباب العالي بتاريخ ٣ ربيع الآخر سنة (١٢٥٨هـ) واقترح فيه طريقين لحل هذا الموضوع :

أولهما : بضمان الأمير المذكور - الشريف الحسين - يتم ترضية الرعايا والتجار الإنجليز.

ثانيهما : عزل الشريف المذكور وتعيين وال جديد من جانب الدولة العلية لإدارتها بطريقة حسنة.

أمَّا بخصوص الطريق الأول، فإنه عند وصول أشرف بك إلى مكة المكرمة، فإنه يقوم ببحث ودراسة هذا الأمر مع كل من والي جدة عثمان باشا وشريف مكة والتنسيق معهما، ثُمَّ يلتقي بعد ذلك مع الشريف الحسين في اليمن للتباحث معه بطريقة حسنة ولطيفة حتى يُمكن جذبه إلى الدولة العثمانية، وإقناعه بأنه أحد أمرائها وممن يحسبون عليها، وعلى أشرف بك أن يلوّح بالقوة أثناء مفاوضاته مع الشريف لكي يقبل الإرادة العلية الصادرة من

(١) مسائل مهمة، اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٦) وتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٥٨ هـ / من السيد محمد أشرف بك إلى الصدر الأعظم بشأن مقابلته مع محمد علي باشا.

السلطان، ويشير إلى أنّ الدولة سترسل إليه القوات والسفن الحربية لإخضاعه في حين رفضه إنهاء الموضوع بهدوء وسلام.

أمّا الطريق الثاني أو الحل الثاني وهو تنصيب والٍ جديد، فإن ذلك يعني عزله بالقوة العسكرية البرية والبحرية عن طريق السيطرة على الموانى اليمنية قبل إصدار أي قرار يتعلق بالولاية.

واقترح محمد علي باشا أنه لا يُمكن الأخذ بالحل الثاني قبل تجربة الحلّ الأول، وأخذ رأي شريف مكة محمد بن عون ووالي جدة عثمان باشا والفريق أحمد باشا قائد القوات العثمانية في الحجاز ؛ لأنهم جميعاً أكثر قرباً من المكان ومعلوماتهم أكثر دقة(١).

وقد لوحظ في تقرير محمد علي باشا تأكيده على عدم استعمال الشدة مع الشريف الحسين حاكم (المخا) ومحاولة إرضائه وإدخاله تحت طاعة الدولة العلية، نظراً لكونه يتمتع بقوة ومركز ممتاز، ولا يُمكن عزله إرضاءً للإنجليز خاصة أنهم يبالغون في توصيل المعلومات للدولة العثمانية، ولعل هذا الموقف يمثل مدى حنق الباشا على الإنجليز ومعرفته بدسائسهم ومؤامراتهم.

وبعد وصول (أشرف بك) إلى جدة تباحث مع والي جدة (عثمان باشا) حول الموضوع، ثُمَّ انتقل إلى مكة المكرمة لمقابلة الشريف (محمد بن عون) واتفق الرأي على أن يقوم (أشرف بك) ومعه كل من (حسين أفندي) كاتب ديوان شريف مكة والكتخدا (رشيد آغا) بالسفر إلى اليمن للبحث والتقصي واستجلاء المعلومات الصحيحة حول ما ذكر بشأن الشريف الحسين بن عي

---

(١) مسائل مهمة، اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) في ٣ ربيع الأول ١٢٥٨ هـ، من محمد علي باشا إلى السلطان، تقرير حول مهمة أشرف بك.

ابن حيدر، وتَمّ تزويد الوفد برسالة تحمل الوصايا والنصائح للشريف للانقياد والطاعة[1].

وقد وصل (أشرف بك) إلى اليمن والتقى بالشريف في (زبيد) في أوائل شهر جمادى الأولى سنة (١٢٥٨هـ) ولم يتخذ (أشرف بك) أي إجراء رسمي بل اكتفى بنقل تحيات ومشاعر والي جدة (عثمان باشا) وشريف مكة (محمد بن عون) إلى الشريف الحسين حيث يظهر لنا ذلك جلياً في عبارات رسالة الشريف الحسين إلى والي جدة (عثمان باشا)[2] ويظهر أن أشرف بك قد حصر حديثه مع الشريف في ثلاث نقاط رئيسة هي[3] :

١ - مدى طاعة الشريف للدولة العثمانية وهل هو يقوم بالدعاء للسلطان على منابر ومساجد منطقته.

٢ - مدى موافقة الشريف على افتتاح قنصلية إنجليزية وما السبب في إغلاق القنصلية السابقة.

٣ - مدى العلاقة بينه وبين أمير عسير عائض بن مرعي[4].

وقد اتضح للمبعوث العثماني (أشرف بك) أن الشريف لا يريد العصيان والوقوف في وجه الدولة العلية، وأنّ لديه الاستعداد للإعلان باسم الدولة والسلطان إذا ما تَمّ تنصيبه رسمياً من قبل الدولة حاكماً على (المخا) وملحقاتها.

---

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) بدون تاريخ (خلاصة للحفظ أعدها كتبة الديوان).

(٢) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة عربية رقم (١٧٩٧) وتاريخ ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٥٨ هـ، رسالة من الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى والي جدة عثمان باشا.

(٣) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٦) وتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٥٨ هـ، من محمد بن عون إلى الصدر الأعظم.

(٤) الوثيقة السابقة.

أمَّا بالنسبة للقنصلية الإنجليزية فقد أوضح الشريف أنها افتتحت في السابق بموجب أمر صادر من محمد علي باشا، أمَّا الآن فهي موجودة تحت حكم الدولة العلية، ولأجل بقاء القنصل في (المخا) فلابد من صدور أمر سلطاني بذلك، وبمناقشة علاقة الشريف بأمير عسير أوضح أنها علاقة طيبة وأنه متفق معه على طاعة الدولة العثمانية، وليس لهما من طلب سوى إصدار فرمان عال بتولية كل منهما حكم الجهة التي يسيطر عليها[١].

وبناءً على ذلك فقد وعد (أشرف بك) بأنه سيدرس كل هذه الأمور مع والي جدة وأمير مكة للكتابة بذلك إلى الباب العالي، وطلب من الشريف أن يقدم له التماساً إلى السلطان، ولم يتضح من الوثائق التي بين يدي شيء عن مقابلة (أشرف بك) لأحد مندوبي أمير عسير، ولكن يبدو أن هناك اتصالاً بين المبعوث العثماني وعائض بن مرعي، حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن أمير عسير مطيع للدولة العثمانية ومحافظ على الطريق والأمن، وأنه قد أرسل التماساً بطلب الولاية مع مجموعة من مشايخ عسير، وقد تعهدوا بذلك عند حضرة والي جدة[٢].

وتظهر حنكة الشريف في حرصه على إصدار أمر سلطاني لأمير عسير أيضاً حتى يُمكن أن يتجنب الصدام مع إمارة عسير في حال صدور الأمر السلطاني له فقط، حيث سينظر إليه كتابع للدولة العثمانية يجب محاربته، وفي صدور أمر لمنافسه عائض بن مرعي يصبح الاثنان من أتباع الدولة العثمانية، ويجنب إمارته ويلات الصراع مع عسير.

(١) مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧)، بدون تاريخ (خلاصة للحفظ أعدها كتبة الديوان).

(٢) مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٦)، وتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٥٨ هـ، من شريف مكة محمد بن عون إلى الصدر الأعظم.

وبعد عودة (أشرف بك) إلى جدة التقى (بعثمان باشا) ودرس معه نتائج رحلته، وكذلك انتقل إلى الطائف لمقابلة الشريف (محمد بن عون) لاطلاعه على ما وصل إليه خلال مباحثاته مع الشريف وتم إشعار الباب العالي بذلك.

وبناءً على ما وصل من الباب العالي من معلومات بشأن المعاهدة المعقودة مع بريطانيا، وإرسال صورتها إلى والي جدة مع (أسعد أفندي) أحد وكلاء بوابي القصر، وبتدارس الموضوع بين والي جدة وشريف مكة رُئي أنه من المناسب أن يعود (أشرف بك) إلى اليمن لتبليغ الشريف شفاهاً بموافقة الدولة العلية على بقائه حاكماً على اليمن، وأخذ موافقته على افتتاح القنصلية البريطانية في (المخا) إضافة إلى التزامه بدفع المصروفات الحجازية، وإعانة القهوة للمطبخ السلطاني، وقد أبلغ الباب العالي بهذا الإجراء[(١)].

وفي اليوم الحادي عشر من شهر شعبان سنة (١٢٥٨هـ) تحرك المبعوث العثماني (أشرف بك) من جدة إلى اليمن مرة أخرى لمقابلة الشريف في (زبيد) وتسليمه التحريرات الخاصة بعلاقته مع الدولة العثمانية[(٢)].

وقد أشار (أشرف بك) في تقريره حول مأموريته بتاريخ ٣ رمضان سنة (١٢٥٩هـ) الخاصة باليمن، حيث أفاد أنه وجه ثلاثة أسئلة إلى الشريف، وكان السؤال الأول يتعلق بالقنصل الإنجليزي بـ (المخا) الذي طرده الشريف، وكسر عمود بيرقهم، وأن إنجلترا طلبت عن طريق ممثلها في إستانبول التحقيق حول

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧)، وتاريخ ١ شعبان سنة ١٢٥٨ هـ، من والي الحجاز عثمان باشا إلى الصدر الأعظم.

(٢) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٨٩٧)، تاريخها أواخر ١٢٥٨ هـ تقديراً، من مجلس الأحكام العدلية إلى السلطان.

هذا الموضوع، وأمر الباب العالي الخاص بذلك، وطلب منه الإجابة على حسب ما هو متبع من إجراءات واتباع قوانين التحكيم.

وبناءً على ذلك فإن الدولة العثمانية قد أرسلته خصيصاً لأجل العمل على إرضائهم والتحدث مع قومندانهم وقبودانهم، مع العمل على رفع بيرقهم على حسب ما هو متبع منذ مدة، ومعاملة قنصلهم معاملة حسنة(١).

وقد أجاب الشريف الحسين على ذلك، بأن البيرق لم ينصب قبل أن يسيطر محمد علي باشا على اليمن، ويشير أنه شاهد (المخا) بعد سيطرة محمد علي في عامي (١٢٥٠هـ - ١٢٥١هـ) ولم يكن للإنجليز بيرق في تلك المدة أو قبل ذلك، وعندما تولى الحكم وأصبحت (المخا) من ضمن ممتلكاته، أعاد نفس الوضع السابق، إظهاراً لشعار الإسلام، وإبطالاً لشعار الكفر، ولم يكن بالبندر قنصل بل كان في مرسى (المخا) قبطانان، فنزلا إليه وسلماه كتاباً بأمر (السركال) المقيم ببندر عدن، مضمونه إرسال القبطان (مورزبين)(٢) إليه للتباحث في الأمر، واتفق معه على عدم رفع البيرق، وأن يستمروا على العوايد القديمة في جميع المعاملات، وأنه تم كتابة الاتفاق على ذلك، ولم يحصل من الطرفين اختلاف بخصوص ذلك، ولم يطرد أحد ولايوجد دليل على ذلك(٣)،

وثانياً : لو أن بيرق الإنجليز الموجود بـ (المخا) في ذلك الوقت قد رفع بأمر السلطان كان قد أظهر له القبطان الأمر، فإنه مطيع لأوامر السلطان، واستشهد ببعض الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تدل على وجوب طاعة ولي الأمر.

---

(١) تقرير أشرف بك بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ.

(٢) القبطان مورسبي . (Cptain Moresby)

(٣) تقرير أشرف بك بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ.

وتبدو حنكة الشريف السياسية في قوله : (فإن كان الأمر في الحال وارداً من مولانا السلطان - دام مجده - مخصوصاً إلينا، فيظهر علينا حتى تكون ذمتنا بارية، ونقول سمعنا وأطعنا، وهو الراعي وكل راع مسؤول عن رعيته، وإن كان إلاَّ بالمكالمة لأجل المصالح، فذمتنا بارية والله تعالى يقول : ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾[1]، وقال نبينا : ﷺ «من راى منكم منكراً فليغيره بيده او بلسانه او بقلبه، وذلك من اضعف الإيمان» فقد غيرنا ما استطعنا تغييره كما هو الواجب علينا من قبل الله سبحانه، ونحن باقون على ما نحن عليه من تغيير هذا المنكر، ونعتقد أنه ممَّا يرضي الله ثُمَّ يرضي مولانا السلطان أعزه الله، فإن جاءنا أمر كريم مستقل إلينا بإعادة بيرق الكفار، وإظهار شعارهم، امتثلنا للأمر وكان ذلك إلى ذمة مولانا السلطان أعزه الله، وسمعنا وأطعنا، وبريت ذمتنا»[2].

وأمَّا السؤال الثاني الذي وجهه أشرف بك إلى الشريف فكان بشأن رفع الدعاء على منابر المساجد للسلطان العثماني، وبرر (أشرف بك) ذلك بأن «إقليم اليمن من القديم مملوك وموروث لحضرة مولانا السلطان ظل الله في الأرض، فبناءً عليه يقتضي الإعلان باسم مولانا السلطان على منابر مساجده الشريفة، ويدعى له بها كما هو الجاري في سائر الممالك المحروسة، فهذا أُمرت شفاها أخبر به جنابكم لأجل العمل بمضمونه»[3].

وكان جواب الشريف : «... فنقول الأمر حقيق كما ذُكر، والدعاء واجب لسلطان المسلمين أعزه الله بتوحيده، لكن لا يُمكن إعمال شيء من الأمور

---

(١) سورة الحج : ٤١.
(٢) تقرير أشرف بك بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ، ص ٢.
(٣) نفس التقرير.

الدينية والدنيوية إلاَّ بأمر كريم من الدولة العلية، يرد به فرمان إلى القائم في أرض اليمن حسب العادة الجارية قديماً، فنحن في الحال ندعو لسلطان المسلمين عقب الصلوات بالنصر على أعداء الدين حتى يرد إلينا الأمر الكريم ونعلن بالدعاء على المنابر، ويظهر أمرنا عند الخاص والعام أننا من جملة خواص السلطان»(١).

وقد كان سؤال (أشرف بك) الثالث للشريف بأنه في حالة صدور فرمان سلطاني بإحالة منصب جميع الأماكن التي تحت سيطرته إليه رسمياً فهل سيلتزم بدفع المقدار السنوي المعتاد من القهوة إلى المطبخ السلطاني ؟ وهل سيدفع الإعانة النقدية للمساعدة في مصاريف الحرمين الشريفين إضافة إلى حسن التزامه وطاعته للدولة(٢) ؟

وأجاب الشريف : «... فلابأس بإحالة منصب أقطار اليمن إلينا جميعاً بإعطاء فرمان في يدنا على الأقطار الذي عليها المعتاد السنوي إن كان بُن أو غيره، فإذا صارت في يدنا جميعاً من غير نقص سلمنا المعتاد بالوفاء والتمم من غير اختلال ولا اختلاف، ونبذل حسن الخدمة للدولة العلية حسب الذي يجب علينا من قبل الله سبحانه وتعالى»(٣).

وقد وقّع كل من الشريف وأشرف بك على التقرير المذكور، ويبدو لنا من خلال الأسئلة والإجابات أن الهدف الرئيس لدى المبعوث العثماني إلى اليمن هو تأكيد سلطة الباب العالي على تلك الجهات، وذلك من خلال طلبه الدعاء للسلطان على منابر المساجد، إضافة لدفع ضريبة سنوية من البُنّ للسلطان،

(١) نفسه.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه.

والمشاركة في مصروفات الحرمين الشريفين، ولكن الشريف أبدى مقدرة سياسية رائعة في جميع إجاباته، حيث كان يدرك وهو في بداية ولايته أنه لا يُمكن الدخول مع الدولة العثمانية في صراع قد يؤدي إلى أن يفقد سلطته على إمارة (أبو عريش) ، إضافة إلى تربص بعض القوى المحلية به ولذلك فقد كانت إجاباته جميعاً تنصب في مسار واحد، وهو ضرورة إصدار فرمان سلطاني يؤكد ولايته على المناطق اليمنية التي استلمها من محمد علي باشا، وبذلك يضمن الاعتراف به رسمياً، إضافة إلى حماية الدولة له ضد المؤامرات البريطانية.

أمَّا فيما يتعلق بالعلم البريطاني فقد كانت إجاباته مقنعةً لأشرف بك، حيث كان الشريف يبدي حرصه على تلك المناطق من التسلط البريطاني الذي كانت سيطرته ظاهرة على مواني البحر الأحمر، وقد أخرج نفسه من المسؤولية تجاه حادثة (المخا) بأنه لا يوجد ما يثبت أحقية بريطانيا في فتح قنصلية لها، ولم يصدر له أمر من السلطان بذلك، وعلى هذا فإنه يعتبر أنّ من تمام المسؤولية والرعاية والأمانة أن يمنع أي شعار للكفار، براءة للذمة، ثُمَّ يربط ذلك بصدور أمر سلطاني إليه بالإذن بفتح قنصلية، مِمَّا يجعل من ذلك دليلاً آخر على اعتراف الباب العالي بسلطانه في تلك الأماكن.

وقد اشتكى الشريف من تعدي الإنجليز على بندر عدن، وهتكهم لحرمة الإسلام بجعلهم المساجد مرابط للخيول والبغال والحمير، ومأوى للكلاب والخنازير، وناشد السلطان بالتدخل قائلاً : «... ونعتقد أن ذلك لم يبلغ إلى المسامع الشريفة، ولو بلغه ما قرّ له قرار حتى يزيل هذه الطائفة عن بلاد الإسلام، كيف وهو يجاهد الكفار ويغزوهم في ديارهم، وعدن هو من الأقطار

اليمنية والجميع بلاد السلطان، ولا وقع قبض عدن إلاَّ برضى طائفة أشرار من برور البندر المذكور وسكوت محمد علي باشا، فيا لله ويا للإسلام، الحمية الحمية في الإسلام، الغيرة الغيرة على الإسلام...»[١].

ويبدو أن الشريف الحسين لم يتفهم الموقف الدولي حينذاك، أو أنه يتجاهل ذلك؛ لأنّ الدولة العثمانية كانت في مرحلة من الضعف والتفكك وعدم القدرة على الوقوف ضد المطامع الاستعمارية في أراضيها، بل إنها استعانت ببريطانيا وفرنسا ضد تمرد محمد علي باشا آنذاك، أمَّا بالنسبة لسكوت محمد علي باشا فمن المعروف أن محمد علي قد أجبر بموجب معاهدة لندن سنة (١٢٥٦هـ) على ترك جميع الممتلكات الأخرى عدا مصر، والشريف نفسه قد استلم اليمن منه – أي بعد خروج قواته – فكيف يتدخل محمد علي ضد بريطانيا التي وقفت له بالمرصاد، وعملت على تصفية جيشه، وإغلاق مصانعه، وما ترتب على ذلك من نتائج.

وبانتهاء أشرف بك من مهمته في (زبيد) أوضح للشريف أنه سيؤيد تعيينه، بل من المحتمل أنه أبلغه شفاهًا بالموافقة على تنصيبه حاكماً على اليمن بناءً على تفويض من الباب العالي وبالتنسيق مع شريف مكة ووالي جدة، على أن يلتزم الشريف بالطاعة للسلطان، والسماح للقنصل البريطاني بالبقاء في (مخا) بعد وصول الأمر السلطاني إليه، وزوده بصورة من معاهدة الصداقة المعقودة مع بريطانيا[٢].

وقد أشار المؤرخ المحلي (الحسن بن أحمد عاكش) إلى ذلك، وهو

(١) التقرير السابق.

(٢) مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٨٩٧) بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٥٩ هـ، من مجلس الوكلاء إلى السلطان.

الشخصية المقربة من الشريف الحسين، يقول عاكش في أحداث عام (١٢٥٨هـ) : «... وفيها وصل رأي من السلطان - صاحب الروم - عبدالمجيد يقتضي للشريف على جهة اليمن بالتأييد، وإنَّما يطلب منه الإعلان له بالخطبة على رؤوس المنابر، وذلك بواسطة محافظ جدة وشريف مكة، فقابل الشريف ذلك الرأي بالامتثال، ورآها يداً للسلطان في الظاهر...»[1].

بل نجد المجتمع المحلي يتحدث عن تلك الاتفاقية بين الشريف والمبعوث العثماني (أشرف بك) ويتساءل عن مدى جواز رفع بيرق الكفار - الإنجليز - في (المخا) ، وقد وُجه سؤال إلى الحسن بن أحمد عاكش - أحد قضاة الشريف - من بعض أعيان (زبيد) يسأله عن حكم السماح للإنجليز برفع علمهم في (المخا) ، ورد عليهم (عاكش) موضحاً جواز ذلك، ومستدلاً بقوله تعالى : ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ ومبرراً تلك الموافقة بضعف المسلمين وقوة الكفار قائلاً : «... ويكفي في المادة وما نحن فيه من هذا القبيل ؛ لأن الإفرنج هم الطالبون للصلح على رد بيرقهم مع عدم الاستطاعة في الحال لأهل الإسلام في مقاومتهم من جميع الوجوه، ورُبَّما تعدى ذلك إلى ما هو أكبر من البيرق، ودفع المفسدتين بأخفهما معتبر في هذه الشريعة...»[2].

وقد كان رد الفعل لدى الإنجليز في عدن سيئاً تجاه تطور الأحداث لغير مصلحتهم، حيث توقعوا أن يقوم أشرف بك باتخاذ إجراءات أكثر صرامة وقوة تجاه الشريف، بل توقعوا أن يقوم بتأييد مطالب بريطانيا في عزله، وقد اتهمه

---

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٧٣.
(٢) نفسه، ٣٧٤ - ٣٧٦.

الإنجليز بالتهاون في تنفيذ مهمته، وأنه من المحتمل أن الشريف رشاه ؛ لأنه تجنب كل فرصة للقاء السيد (كروتندن) الممثل السياسي في عدن الذي أُرسل ليجتمع به[١].

أمَّا بالنسبة لإمام صنعاء فإنه قد عرض خدماته أكثر من مرة للتعاون مع بريطانيا في سبيل القضاء على الشريف الحسين، فقد أرسل في الثاني والعشرين من أبريل سنة (١٨٤١م) بعثة إلى عدن تحمل الهدايا القيمة، وتهدف إلى طلب تعاون البريطانيين عن طريق البحر لتمكين الإمام من انتزاع مواني تهامة من أشراف (أبو عريش) ، ولكن مبدأ عدم التدخل في السياسة العربيَّة الذي فرض على الممثل السياسي في عدن وقف دون الموافقة على هذا الطلب[٢].

وقد أرسل الإمام مبعوثاً آخر في يوليو لتجديد طلب التدخل العسكري، وفوض مندوبه الذي كان يشغل منصب حاكم (تعز) لتقديم أي شروط، وأعرب عن رغبة سيده لتوقيع أية اتفاقية قد يمليها البريطانيون، أو التنازل عن (زيلع) أو أي من ممتلكاته كثمن لهذا التعاون، ورغم أن الممثل السياسي كان متعاطفاً بحق مع حاكم صنعاء فقد أخبره أن البريطانيين قرروا الوقوف إلى جانب الحياد التام بخصوص النزاعات التي كانت تعصف باليمن[٣].

وقد كتب المقيم السياسي البريطاني (هينز) إلى المجلس السري (The Secret Bord) لشركة الهند الشرقية البريطانية بأن إمام صنعاء عاد مرة أخرى وعرض عليه تعاوناً بريطانياً يمنياً لحصار (مخا) في مقابل تنازل الإمام لبريطانيا عن تهامة بعد تخليصها من حكم الحسين، وقد وصل الأمر بالإمام

(1) Play fair , OP . cit , P . 149
(2) Ibid , P . 148
(3) Ibid , P . 149

لى هذا الحد نكايةً بالشريف نظراً لأنه لم يكن قادراً على التغلب عليه حينذاك[١].

وفي مستهل عام (١٨٤٣م) أرسل الإمام إلى عدن للمرة الثالثة راجياً مساعدة البريطانيين، وطلب أن يفوض ضابط إنجليزي لزيارته في صنعاء ليتشاور معه حول أفضل السبل لطرد المغتصبين من ساحل تهامة، إلاَّ أن نفس الرد أعيد إليه كما في السابق[٢].

وقد عاد أشرف بك إلى جدة واجتمع بمحافظها عثمان باشا وعرض عليه كل ما قام به أثناء مهمته، وقد أرسل عثمان باشا تقريره إلى الصدر الأعظم موضحاً له فيه قيام أشرف بك بمهمته على خير ما يرام ويطلب منه ما يلي :

١ - إصدار فرمان بتولية الشريف الحسين بن علي بن حيدر على جميع المناطق التي تحت يده بما فيها (المخا) وتوابعها.

٢ - إصدار أمر سلطاني بافتتاح قنصلية إنجليزية في (المخا) وفق معاهدات الصداقة مع بريطانيا.

٣ - إصدار فرمان بتولية الشيخ عائض بن مرعي على عسير تحقيقاً لمفهوم التبعية العثمانية[٣].

وبناءً على التقارير الواردة من شريف مكة محمد بن عون، ووالي جدة عثمان باشا، والمبعوث العثماني أشرف بك فقد عقد مجلس الأحكام العدلية جسته في يوم السبت ١١ محرم سنة (١٢٥٩هـ) لدراسة كافة التحريرات

(١) فاروق أباظة، المرجع السابق، ٢٨٢.

(2) Play fair , op.cit , P . 150

(٣) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧)، وتاريخ ٢١ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ من والي جدة عثمان باشا إلى الصدر الأعظم.

الواردة في هذا الشأن، وقدم تقريراً شاملاً عن القضية إلى السلطان، موضحاً له ما قام به المبعوث السلطاني من جهود، ومبيناً موقف الشريف الحسين بن علي بن حيدر وأمير عسير من الدولة العثمانية، واشتمل التقرير على مطالب الشريف بشأن تنصيبه والياً على المخا واليمن، وكذلك ما يتعلق بالقنصلية الإنجليزية وغيرها من القنصليات الأجنبية، وتطرق التقرير إلى مسألة سيادة الدولة العثمانية على المواني الموجودة على ساحل البحر الأحمر، وضرورة إصدار فرمان سلطاني بتولية الشريف عليها حتى يُمكن الوقوف أمام أي تدخل أجنبي في أي جزء من تلك المنطقة[1].

وفي يوم السبت ١٨ محرم (١٢٥٩هـ) عقد مجلس الوكلاء جلسته النهائية في موضوع الشريف الحسين بن علي بن حيدر وقرر ما يلي :

أولاً: بما أن الشريف الحسين بن علي بن حيدر مطيع ومنقاد للدولة العثمانية، وملتزم بدفع الضريبة السنوية من القهوة، والمساهمة في مصاريف الحرمين الشريفين، فإن ذلك يعد كافياً لإصدار فرمان من السلطان بتصيبه على (المخا) وما جاورها إضافة إلى تثبيته أميراً على (أبو عريش) .

ثانياً: تنصيب الشيخ عائض بن مرعي أميراً على عسير.

ثالثاً: تكليف والي جدة عثمان باشا للتنسيق مع الشريف الحسين بن علي بن حيدر حول إمكانية استمالة إمام صنعاء واستدراجه نحو الدولة.

رابعاً : على الرغم من اعتراض السفير الإنجليزي في إستانبول (مستر كاننج)

(١) مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٨٩٧)، وتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٥٩ هـ من مجلس الوكلاء لى السلطان.

على نتائج مأمورية أشرف بك، إلاّ أن المجلس قد اقتنع بوجهة نظر المبعوث السلطاني بعدم عزل الشريف، وعلى وزارة الخارجية أن تكتب مذكرة مناسبة من أجل حل الإشكال المتعلق بموضوع القنصلية.

خامساً : إصدار أمر للشريف الحسين بن علي بالإذن للقنصلية الإنجليزية بممارسة مهامها في المخا.

سادساً : أن يتم التنسيق والمشاورة بين الشريف الحسين والأمير عائض مع والي جدة وشريف مكة بشكل دائم ومستمر.

وقد عرضت هذه المذكرة على السلطان فأصدر الإرادة السامية بالموافقة عليها وإقرارها[١].

وبعد صدور موافقة السلطان على ما ورد في مذكرة مجلس الوكلاء، صدر فرمان سلطاني بتولية عائض بن مرعي أميراً على عسير، على أن ينسق مع شـ‍ريف (أبو عريش) في كل ما من شأنه حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة : «... وابذل الاقتدار واللياقة باستحصال أسباب حماية القبيلة التي هي تحت إدا‍تك بحسن الضبط والربط والإدارة، وباستكمال وسائل صيانتهم ورفاه حالهم واستراحتهم من كل الوجوه دائماً، واحفظ الطرق والمسالك من مكايد اللصوص والاشقياء، حتى يمر المسافرون والعابرون[٢] وكافة أبناء السبيل بكمال السلامة والراحة والأمنية، تحت ظل سلطتنا السنية، متفقا مع الأمير المشار إليه، واتبع رأي أمير منطقة مكة المكرمة... مع والي جدة المعمورة وشيخ الحرم...»[٣].

---

(١) سائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) وتاريخ ٢ صفر ١٢٥٩ هـ، من مجلس الوكلاء إلى السلطان.
(٢) ‍ردت في الفرمان هكذا : المسافرين والعابرين.
(٣) خط همايون، سجل رقم ١١، صفحة ٣٠٨، صورة الفرمان السلطاني بتاريخ أوائل صفر ١٢٥٩ هـ.

أمَّا بالنسبة للشريف فقد صدر الفرمان السلطاني في الثالث والعشرين من شهر محرم سنة ١٢٥٩هـ : «... فبالجملة أن ما يقرؤه المؤذنون والخطباء من التعريف والخطبة في محافل الجوامع ومنابرها في أيام الجمعة التي هي أعياد المؤمنين، وفي العيدين يجب أن يقرؤه بعد اليوم في الأمكنة التي هي تحت إدارتك باسمنا السامي المليكي كما كان، وأن يفرحوا قلوب أهل الإيمان، ويجب عليك أيضاً أن تؤدي وتوفي الترتيبات الحجازية المعينة في أوقاتها وأوانها سريعاً، وأن يصدر ويحرر فرماننا الهمايوني مرة كل ثلاث سنين لإبقائك.

والحاصل فهذه الشروط المقررة وجهنا وفوضنا إدارة خطة (مخا) مع أساكلها، ومع أرض تهامة وجبالها، إلى عهدة أهليتك في اليوم الثالث والعشرين من شهر محرم الحرام لسنة تسع وخمسين ومائتين وألف... وبادر بإجراء مراسم المكاتبة والمخابرة مع أمير مكة المكرمة ووالي جدة المعمورة دائماً، واتبع رأيهما وإفادتهما، وابذل وانثر الجهد والطاقة أيضاً بحماية الأشخاص الذين كانوا تابعين إلى الدول الفخيمة، ولاسيما الدولة الإنكليزية في القرب والجوار، تاجراً كان أو غيره، ممن تبعتهم إذا جاؤوا إلى تلك الممالك وذهبوا ورحلوا[*] عنها حسب المصالح، وما هي معقودة بين دولتنا العلية الأبدية القيام وبين الدول المشار إليهم من العهود والشروط، احفظها وراعيا كمال الحفظ والرعاية عن تطرق الخلل إليهم، وخذ رسوم الجمرك على مقتضى التعريفة المقررة، ولا تأخذ فلساً زائداً وخارجاً من التعريفة، وإن المأمورين عن جانب الدول الذين يقال لهم (قونسلوس)[1] لكونهم في مقام

(*) في الأصل: ورحبوا؛ ولا يستقيم بها السياق.

(١) القناصل.

وكيل الألجي[١] يفتحون البانديرة[٢] من القديم في الممالك الإسلاميَّة، كما يعتحونه الألجيون في دار خلافتنا العلية، فلذا يلزم عليك أن تعطي الرخصة لجميع قونسلوس الدول بأن يقيموا البانديرة، ويعلقوها أعلى المنازل التي سكنوا فيها، فقط إذا وجدت في أيديهم براوتنا الشريفة، وأوامرنا العلية بنصبهم وتعيينهم، وأوف الترضية العلنية للحركة غير المرضية التي روي وقوعها عن جانبك في حق من هو مأمور الدولة الإنجليزية، على حسب إيجابها وضمن الضرر والخسار الذي يخبر وقوعه أيضاً عن طرفك... »[٣].

وقد كلف أشرف بك بمناسبة الجلوس السلطاني أن يقوم بحمل الفرمان الخاص بالشريف الحسين، والسفر إلى اليمن لتقليد الشريف الولاية بموجب المراسيم المعتادة، وقد تم الاتفاق في إستانبول مع السفارة الإنجليزية على أن ترسل قنصلها الرسمي إلى (المخا) ليحضر مراسم التنصيب، وليقوم أشرف بك بنفسه بإنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بفتح القنصلية، وإصلاح جميع الأوضاع المتعلقة بذلك[٤].

وفي شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٥٩هـ الموافق يوليو سنة ١٨٤٣م، تم تقليد الشريف الحسين منصب الباشوية في مراسم عظيمة على يد أشرف بك، والتزم بدفع سبعين ألف دولار لخزانة الدولة العلية[٥].

---

(١) كلمة فارسية وتركية تعني السفير أو الرسول.

(٢) الراية الأجنبية.

(٣) خط همايون، سجل رقم ١١، صفحة ٣٠٥، صورة الفرمان السلطاني بتاريخ أواسط شهر صفر الخير سنة ١٢٥٩ هـ

(4) Play fair , Op.cit , P . 150

وانظر أيضاً : مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) في ٢ صفر سنة ١٣٥٩ هـ.

(5) Play fair , Op.cit , P . 150

وعندما تأخر القنصل البريطاني في الحضور إلى (المخا) ، قام أشرف بك بعد الانتهاء من مراسيم التنصيب بالسفر إلى عدن ليلتقي والشخص الذي سترشحه الحكومة البريطانية قنصلاً في (المخا) ليسلم له مهامه، ولكن بعد تأخير دام حوالي خمسة أشهر في عدن لم تظهر خلالها دلائل على مجيء القنصل المعين حديثاً، رحل أشرف بك عائداً إلى الحديدة[١].

وكان طبيعياً أن يتحول موقف البريطانيين من بعثة أشرف بك من التفاؤل إلى الاحتجاج، خاصةً بعد تنصيب الشريف في (مخا) وإعلانه (باشا) على مواني تهامة وما حولها[٢]، ولكن المقيم السياسي في عدن (هينز) وكرد فعل على موقف الشريف الحسين بن علي بن حيدر عرض على إمام صنعاء أن يفتح ميناء عدن لتصدير البُنّ اليمني بدلاً من تصديره عن طريق (مخا) ، وقد نجح (هينز) في ذلك، وأصبح معظم محصول البُنّ اليمني يصدر لخارج اليمن عن طريق عدن، حيث يتفادى التجار دفع الضرائب التي كانت تفرض في ميناءي (مخا) و(الحديدة)[٣].

وقد أدى ذلك إلى تدهور هذين الميناءين، بل تحولت (مخا) إلى مدينة خاملة، وأصبحت تجارتها ضئيلة ودخلها تافهاً، كما أن القلة الباقية فيها من سكانها كانوا على استعداد للرحيل إلى عدن إذا ما سمح لهم بذلك، وكان (هينز) -المقيم السياسي البريطاني في عدن حينذاك - يرقب كل ما يدور عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وفي المواني الواقعة هناك، وقد أبلغ حكومته فيما بعد عن حالة الانهيار التي اعترت ميناء (مخا) اليمني مما

(1) Ibid , P. 150

(٢) فاروق أباظة، المرجع السابق، ٢٨٢.

(٣) نفسه، ٢٨٤.

سيؤدي بالتالي إلى زيادة ازدهار النشاط التجاري في عدن نتيجة لهجرة معظم سكان (مخا) إليها[١].

وتشير الوثائق العثمانية إلى أن بريطانيا قد تخلت عن ادعاءاتها السابقة بشأن الشريف الحسين، وأنه لا توجد لديهم رغبة في افتتاح قنصلية لهم في لسواحل اليمنية[٢].

وعلى الرغم من ذلك فإن الدولة العثمانية كانت تؤكد في فرماناتها التي كانت تصدرها بشأن تثبيت الشريف في منصبه على ضرورة حماية رعايا وتجار الدول الأوروبية، وخاصة إنجلترا ورعاياها الواردين إلى تلك المناطق، والعمل على حمايتهم حماية لائقة بهم وقناصلهم ووكلائهم[٣].

وقد اتخذت الدولة العثمانية نفسها سوء علاقة الشريف ببريطانيا ووكلائها في المنطقة حجة من بين الحجج التي بررت بها عزل الشريف الحسين كما سنرى فيما بعد، وإرسال قوة عثمانية بقيادة الشريف محمد بن عون وتوفيق باشا للسيطرة على اليمن، وذلك أن تلك المعاملة قد أدت إلى ابتعاد التجار الأوروبيين عن مواني اليمن، مِمَّا أدى إلى خرابها وتعقيد الأوضاع فيها[٤].

(١) نفسه، ٢٨٥.

(٢) مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٨٠٠) وتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٦٢ هـ من محمد بن عون أمير مكة وشريف محمد رائف والي جدة إلى الصدر الأعظم.

(٣) خط همايون، سجل رقم (٢٠) صفحة رقم ٢٠، ٢١، فرمان بتجديد ولاية الشريف الحسين بن علي على اليمن بتاريخ أوائل شهر ربيع الأول عام ١٢٦٣ هـ.

خط همايون، سجل رقم (١٢) صفحة ٢٥، ٢٧ فرمان بتجديد ولاية الشريف على اليمن بتاريخ أوائل ربيع أول سنة ١٢٦٤ هـ.

(٤) مسائل مهمة – اليمن، وثيقة بدون رقم، وتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ هـ من الصدر الأعظم إلى السلطان.

وهكذا فإن الدولة العثمانية قد استغلت حادثة (المخا) وسوء العلاقة بين الشريف وبريطانيا بما يخدم مصالحها وأهدافها في المنطقة، ففي الوقت الذي كانت محتاجة فيه إلى دعم موقفها وإثبات أن تلك المناطق تخضع لسيادتها بعد خروج محمد علي باشا من اليمن فإنها قد دعمت موقف الشريف الحسين بن علي بن حيدر ضد بريطانيا، ولم تقبل الضغط البريطاني عليها بشأن عزله أو معاقبته، وحينما رغبت بعد حوالي خمس سنوات من ذلك الموقف في عزل الشريف بسبب تطور الأوضاع في المنطقة خاصة بعد دخول الشريف الحسين في صراعات محلية مع أئمة صنعاء والقوى المحلية الأخرى، وخوفاً من أي تدخل أجنبي من بريطانيا على وجه الخصوص، فإن الدولة العلية قد جعلت سوء معاملة الشريف للإنجليز وموقفه منهم أحد الأسباب التي أدت إلى عزله.



الخاتمة

الخاتمة

وهكذا ظهر لنا من خلال هذه الدراسة الكيفية التي انتقلت بها السلطة في إمارة (أبو عريش)، حيث بدأ دور آخر من أدوار تاريخها الحديث في ظل فرع آخر من الأشراف هو فرع (آل حيدر) الذي أعلن الولاء والطاعة لمحمد علي باشا، وأصبح الشريف علي بن حيدر الحسني ممثلاً للإدارة العثمانية المصرية في المنطقة.

ومن الغريب أن الشريف علي بن حيدر لم يحاول الاستفادة من هذه التبعية بشكل كبير لمساعدته في إحكام قبضته على إمارته من ناحية ولم يحاول - من جهة أخرى - أن يتخلص من هذه التبعية، بل اكتفى بما يشبه التبعية الاسمية مع وجود بعض الجنود العثمانيين ضمن قواته، وإن لم يكن لهم أي دور في استقرار الأوضاع في المنطقة التي كانت مسرحاً لهجمات قبائل يام عليها بين الحين والآخر بدعوة من الشريف حيناً وبدون دعوة أحياناً أخرى.

وقد شهدت المنطقة في ظل الحكم المصري الكثير من الصراعات والمناوشات بعد غياب حكم الشريف حمود أبو مسمار القوي، وبروز الأطماع والتنافسات الأسرية والمحلية خاصة وأن الشريف علي بن حيدر قد وصل إلى السلطة تحت الحراب العثمانية التي يعتبرها أهالي المنطقة قوات غازية ودخيلة.

وقد اتضح لنا كيف كانت إمارة عسير تلعب دوراً رئيسياً في مقاومة قوات محمد علي باشا في المنطقة ومحاولات علي بن مجثل وخلفه عائض بن مرعي المتتالية للسيطرة على إمارة (أبو عريش) واستغلال جميع القوى المحلية

المناهضة من الأشراف وغيرهم، وكذلك استثمار القوى الثائرة ضد محمد علي باشا مثل تركجة بيلمز وقواته، والعسيريون يدركون أن إمارة (أبو عريش) تمثل باباً خلفياً لإمارتهم فلابد من تأمين ذلك باستمرار، ولعل في قبولهم في معظم الأحيان بالسيطرة على (صبيا) ومخلافها ما يدل على ذلك.

أمَّا بعد وفاة الشريف علي بن حيدر، فقد ظهر لنا على مسرح الإمارة في (أبو عريش) شخصية بارزة من الأشراف لديها من الطموح والقدرات السياسية والعسكرية ما كان يفوق قدرات وإمكانات الإمارة نفسها ألا وهو الشريف الحسين بن علي بن حيدر.

لقد خلف الشريف الحسين والده وساعدته الظروف بانسحاب محمد علي باشا من الجزيرة العربيَّة مِمَّا هيأ له الفرصة للسيطرة على الإمارة مستقلاً إلى حد كبير عن أي سلطة خارجية، وقد أظهر لنا البحث شيئاً يسيراً عن طموحات الشريف الحسين من خلال سيطرته على السواحل اليمنية وإخضاعها لحكمه.

لقد كانت أزمة (مخا) بين الشريف والقنصل الإنجليزي هناك سبباً في بروز الاهتمام العثماني بالمنطقة، وحرص الباب العالي على إثبات سيطرته على السواحل اليمنية خاصة بعد احتلال بريطانيا لعدن، ولذلك فإن أزمة (مخا) قد دفعت بإمارة (أبو عريش) إلى مسرح الأحداث في خضم التنافس الدولي في البحر الأحمر، وقد كشف لنا البحث عن جهود الدولة العثمانية في سبيل تأكيد سيطرتها على إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية من خلال مبعوثها أشرف بك، ثُمَّ وقوفها ضد أطماع بريطانيا في المنطقة.

ومن خلال الدراسة ظهر لنا أن الشريف الحسين بن علي بن حيدر قد كان يدرك إلى حد كبير الأطماع البريطانية، وكان له دور ملموس في محاولة استنهاض همة الدولة العثمانية لطرد البريطانيين من عدن، إضافة إلى جهوده الشخصية لمضايقة البريطانيين والمتعاملين معهم في ميناء (مخا) واستقطاب القوى المناهضة للتدخل الأجنبي في المنطقة، وإن كان ذلك يدل على غيرة الشريف الحسين الدينية وحرصه على بلاده، إلاَّ أنه يلقي الضوء من ناحية أخرى على أن الشريف لم يتفهم الموقف الدولي في تلك الفترة وما كانت تعانيه الدولة العثمانية من تفكك وانهيار وضعف أمام القوى الاستعمارية.

لقد أدت أزمة (مخا) إلى إعلان الشريف تبعيته للسلطان العثماني الذي أصدر الفرمان القاضي بتعيين الشريف حاكماً على السواحل اليمنية وتثبيته أميراً على (أبو عريش) حيث دخلت تلك الإمارة مرة أخرى تحت سلطة الباب العالي ومن ثَمّ الدخول في تعقيدات سياسية جديدة خاصة مع طموحات الشريف غير المحدودة في السيطرة على اليمن الأعلى، حيث تبرز تناقضات السياسة العثمانية تجاه المنطقة خلال السنوات التي تلت أزمة (مخا) ، وهذا الموضوع سيكون محل دراسة أخرى - إن شاء الله تعالى - والله ولي التوفيق.

الملاحق

رقم الوثيقة : محفظة ٢٦٩ عابدين، نمرة ١٤، أصلية ٣٨ حمراء.

تاريخها : ٩ ربيع الأول ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م.

من : أحمد شكري.

إلى :

الموضوع : الإفادة عن انسحاب إبراهيم باشا إلى الحجاز واستيلاء الشريف الحسين على تهامة اليمن.

إنه في يوم الأحد ١٨ ربيع الأول الجاري وصل حضرة إبراهيم باشا إلى القنفذة فأطلعناه على إرادة ولي النعم المؤرخة في ٣ صفر ١٢٥٦ هـ التي تشرفنا بصدورها لنا.

وكما كتبنا لدولتكم في ٥ ربيع الأول ١٢٥٦ هـ من أننا نبهنا على الباشا المشار إليه بأن يذهب بالعسكر الذين جاؤوا معه إلى جدة ويقيم بهم في مكان مناسب منها، وأن يقوم بأمر تعليمهم وتدريبهم، وأن ينتظر الأمر الذي سيصدر إليه، واليوم قد ذهب إلى جدة، وأن عسكر البيادة الباشبوزوق الذين جاؤوا معه كما عرفناكم بكتاب قبل هذا فإننا مهتمون بنقلهم إلى غامد، وأنه قبل وصول الإرادة المؤرخة في ٩ محرم ١٢٥٦ هـ، والتي حصل التفضل بإرسالها إلى إبراهيم باشا المشار إليه مع حسين أفندي الأمر بإحالة بنادر اليمن إلى ميرلاي أو قائم مقام أو بكباشي أو إلى واحد من العسكر، وتخصيص الشريف الحسين بالجهات الغربية، قد برح الباشا المشار إليه الحديدة وجاء إلى كمران، ودخل الحسين الحديدة، فما أمكن أن ينفذ ما جاء في تلك الإرادة كما أخبرني بهذا شفاها، وأنه سيعرض ما يتعلق بهذا الخصوص على أعتاب ولي النعم، فتعلمون جلية الأمر كما هي حقيقته، والحجاز اليوم هادئ ساكن بفضل ولي النعمة، وليس عندنا من الحوادث ما هو جديد بالإخبار عنها، وهذا ما نرجو عرضه على الأعتاب السنية.

رقم الوثيقة : مسألة مهمة - اليمن ١٧٩٥.

تاريخها : بدون (١٢٥٧ تقديراً).

من : اللورد ابردين، وزير خارجية بريطانيا.

إلى : سير سترانفورد كاننج (سفير بريطانيا في إستانبول)

الموضوع : إبلاغ الدولة العلية بالموقف الملتزم للضباط الإنجليز والموسوم بضبط النفس وطلب معاقبة الشريف.

ملحوظة : (ترجمة لفقرات مستخرجة من كتاب اللورد أبردين إلى سير سترانفورد كاننج).

من مقتضيات وظيفتكم التي كلفتم بها أن تنبهوا الدولة العلية إلى أن الضباط الإنجليز في الهند قد التزموا جانب الصبر، وتحملوا الكثير لكي يلتزموا بضبط النفس وعدم الانفعال تجاه ما صدر عن شريف (مخا) من سوء السلوك، وذلك حتى تبلغ الدولة العلية أحد موظفيها (الشريف) بكيفية معاملة الدولة الصديقة (إنجلترا) وكيفية رعاية حرمتها، وما ينبغي أن يكون عليه في هذا الصدد، وأنتم مكلفون أيضاً بإبلاغ الدولة العلية بأنها تقر وتعترف رسمياً بأنها سوف تتخذ الوسائل والتدابير اللازمة لتأديب الشريف المذكور بناءً على طلب إنجلترا، وذلك إذا كانت الدولة لا تنوي عزله أو غير قادرة على ذلك الآن



رقم الوثيقة : مسألة مهمة - اليمن ١٧٩٥.

تاريخها : بدون (١٢٥٧ هـ تقديراً).

من : موظفي الإدارة الإنجليزية بالهند.

إلى : وزارة الخارجية - لندن.

الموضوع : تقرير عن تصرفات الشريف حسين أمير (مخا) تجاه القنصل الإنجليزي في بندر (مخا) .

ملحوظة : في أعلى الوثيقة : (ترجمة بعض الفقرات المستخرجة من الكتابات المرسلة من موظفي الإدارة الإنجليزية في الهند إلى مكتب شؤون الهند بلندن).

لقد أبلغناكم في الخطابات السابقة عما قام به حسين بن علي حيدر شريف (مخا) الحالي من إساءة لدولة إنجلترا، وما ارتكب من ظلم في حق رعاياها وموظفيها، فقد لوحظ أنه منذ أن تولى الشريف المذكور آنفاً حكم بندر (مخا) والبنادر الأخرى الواقعة على ساحل الجزيرة العربيَّة دأب على سلوك مسلك العداء تجاه حكومة الهند (الإنجليزية)، وحينما أحس بقوته منع أن يُرفع العلم الإنجليزي عند افتتاح القنصلية الإنجليزية هناك، ونهب الأشياء الثمينة في القنصلية، وأغار على ممتلكاتها وصادرها، وبعد مغادرة القنصل الإنجليزي بندر (مخا) زادت شكوى التجار الإنجليز وغيرهم من الرعايا من تعدي الشريف المذكور وظلمه إياهم، ونظراً لاحتمال أن ينتزع إمام صنعاء بندر (مخا) من يد الشريف المذكور حيث إنه يميل إلى دعم مصالح إنجلترا النافعة، ويسعى للمحافظة عليها، ولكنه يرى عدم اللجوء إلى القوة لمعالجة أمر الشريف حسين بل اللجوء إلى الدولة العلية لحماية مصالحنا في (مخا) ، ولكن الشواهد تدل على أن الإمام المذكور قد لا يستطيع أن ينفذ ما كان ينوي

عليه، هذا فضلاً عن أن الشريف هو الآن حاكم (مخا) بلا منازع، بل ويقال إن الدولة العلية أبقت على حكمه في هذا الوقت بالذات، وإليكم فيما يلي رأينا في هذا الموضوع :

كما أوضحنا في هذه الأوراق باختصار فإنه يجب الاعتراف بضرورة بذل الجهد والعمل على رفع ظلم الشريف وإزالة آثار عدوانه على الإنجليز، فعلى الرغم من أن تصرفات الشريف وأعماله وصلت إلى حد العدوان الصريح. فهناك صعوبة في الحصول على ترضية منه مقابل المظالم التي وقعت علينا. ولكن رُبَّمَا نجد حجة نطلب بها هذا الحق من الدولة العلية بعد إخبارها بهذه الوقائع، ولاسيما أننا سوف نطلب الترضية من أحد موظفيها وهي الدولة الصديقة والحليفة لنا.

وبناءً على هذه الملاحظات نحن في حاجة إلى استنفاد كل أنواع المبادرات العملية إلى أن يُمكن عرض الموضوع على سفير الملكة في إستانبول، وعرض الموضوع على الباب العالي من جانب سفير السلطان (في لندن).



رقم الوثيقة : مسائل مهمة - اليمن (١٧٩٥).

تاريخها : ١٢٥٨ تقريباً.

من : الصدر الأعظم.

إلى : السلطان.

الموضوع : حول مسألة الشريف الحسين وسوء علاقاته بالقنصل الإنجليزي في (مخا) وكذلك مهمة أشرف بك.

سيدي سني الهمم وكريم الشيم... (إلخ الألقاب)

كما هو معلوم لمقام السلطنة السامي أن الأمير حسين حاكم (مخا) التابعة لإقليم اليمن قد صدرت عنه بعض التصرفات غير اللائقة، وتصرف بصورة غير كريمة تجاه موظفي إنجلترا أو رعاياها الموجودين في (مخا) ، وقد كتبت حكومة الهند إلى لندن عن هذا الموضوع؛ ولذلك يوجد طيّ هذه الرسالة الورقة الخاصة بالموضوع مع ترجمة لصورة المكاتبات التي أرسلها وزير خارجية الدولة المذكورة إنجلترا (لورد أبردين) إلى سفير إنجلترا والتي يدعو فيها إلى عزل الأمير المذكور أعلاه، وقد حدد فيها ثلاث مراحل من الالتماسات التي يُمكن للدولة العلية أن تختار إحداها، وقد بُحثت هذه الالتماسات مرة أو مرتين في اجتماعات الوكلاء (الوزراء).

وعلى الرغم من أن الأمير المذكور يُظهر الطاعة والولاء للدولة ويرسل المقدار المطلوب منه من القهوة إلاَّ أننا لم نكن نعلم حقيقة ما يدور هناك؛ ولذلك استكتبنا محمد آغا (تركجه بيلماز) تقريراً عن أحوال هذه المنطقة وهو يقيم ضيفاً على صاحب السعادة ناظر دار سك النقود، وبناءً على ما قدمه المذكور من معلومات فقد رأينا أنه من المناسب أن نبدأ من جديد في مناقشة

الوضع؛ ولذلك فقد كتبنا تقريره وقرأناه في مجلس خاص يوم الخميس الماضي، وقد تبيّن أن الأفكار والآراء السابقة لا تتفق وما ذكره الآغا المذكور من معلومات إذا وضعنا في عين الاعتبار استعجال السفارة الإنجليزية في طلب الجواب القاطع من الدولة العلية حول رأيها في عزل الشريف حسين، وهل هى قادرة على عزله أم لا ؟

كذا ما ورد في تقرير الآغا، إضافة إلى ما ذكرته بعض الصحف في المدة الماضية بأن قلعة (عدن) الموجودة في إقليم اليمن قد باعها شيخها - في عهد الإدارة الحجازية السابقة - إلى أحد الإنجليز ؛ إذا وضع ذلك كله في الاعتبار فإنه من البدهي أن الدولة العلية لو حاولت تأديب الشريف المذكور دون أن تعد بعزله أو حاولت الاستيلاء على هذه المنطقة سوف يحدث ما لا يحمد عقبه والعياذ بالله، وربَّما يضيع كل إقليم اليمن ويذهب إلى يد الغير.

ومع ذلك فإننا لو فرضنا أن الدولة سوف تعد بعزله فإن وجدت صعوبة في تنفيذ هذا الوعد سوف تصبح محط اللوم والسخرية؛ ولذلك كله فإنه سيتم البحث والنظر في حل المسألة على النحو التالي :

لن تعطي السلطنة السنية جواباً قاطعاً؛ لأنها لن تبيع ممتلكاتها لأحد، بل ستعمل على ربط هذه القلعة وغيرها إليها، ومن ثَمّ فإن الجواب الذي سيُعطى إلى السفارة المذكورة سوف يكون على سبيل (أن الدولة سوف توجد بعض الأسباب الموجبة لعزله ومن ثَمّ فقد أرسلت أحد موظفيها لهذه المأمورية) .

وبالفعل يجب تعيين أحد الكتبة ذوي الخبرة، ويتوجه إلى مصر لكي يلتقي بوالي مصر ويفهم معلوماته ويعرف رأيه في هذا الموضوع، ثُمَّ يخبرنا بذلك ويتجه مباشرة إلى جدة، ثُمَّ يجتمع بوالي جدة والشريف المذكور إذا اقتضى

لأمر ذلك ويخبره بما تطلب إنجلترا بشأنه، ويعلمه بالنتائج الوخيمة التي سوف تترتب على ذلك، ويبحث الأسس التي يُمكن عزل الشريف بناء عليها بصورة مرضية لكل الأطراف.

وحالما ينهي مهمته - بعون الله - سوف يبلغنا بما تَمّ إنجازه، وقد تَمّ التنبيه على موضوع الكتابة إلى والي مصر ووالي جدة، وحسب القرار الذي سوف يُتخذ بعد المناقشات سوف تبلغ نتائجه إلى بيزاني (سفير إنجلترا في الباب العالي) وقد أبلغ بالفعل بالإفادات المذكورة وأبدى سروره لذلك، ولكنه أبدى رغبته في أن يسارع الباب العالي بإرسال الموظف المذكور؛ لأن الوزارة المشار إليها (وزارة الخارجية الإنجليزية) سوف تعقد اجتماعاً يوم الجمعة القادمة.

ونظراً لأن أشرف بك بن سليم ثابت أفندي - وهو أحد معلمي الديوان السلطاني - له دراية وخبرة بأحوال منطقة الحجاز، فقد عُين لهذه المهمة؛ ولأن المهمة سوف تحتاج لمصاريف كثيرة في سفره إلى جدة، ولكي لا يقصّر في مهمته أو يعاني في الطريق، فقد طلب تخصيص خمسين ألف قرش من الخزانة السلطانية كبدل سفر، مع كتابة خطاب إلى عثمان باشا (والي جدة) بشأن المصروفات التي يُمكن أن يطلبها الموظف أثناء مهمته وخاصة إذا امتد سفره إلى اليمن أو طالت إقامته، حتى لايواجه أية صعوبات، وتكون حاله لائقة بمبعوث السلطان، وقد أرسلت الأوراق لعرضها على المقام السامي، ومن ثَمّ سوف يتخذ اللازم من الإجراءات بناء على ما يصدر من الأوامر السلطانية في هذا الشأن.

ترجمة التاشيرة :

«إلى الكتبة الكرام :

عرضتُ تذكرة الصدارة والأوراق المذكورة على الأعتاب السلطانية وحظيت بعنايته وأبدى رأيه بأن ملاحظات وآراء المجلس في محلها...».

ملاحظات :

توجد تأشيرة أعلى الوثيقة من الجانب الأيمن وترجمتها :

لقد رأيت أن المصلحة توجب هذه المأمورية وطبقاً لما حصلنا عليه من إشعار وتصريح من (السلطان) أرسل الأمير لتنفيذ هذه المأمورية وأعطي من الخزانة السلطانية (٥٠,٠٠٠) قرش (بدل سفر)، وإذا امتدت وظيفته أكثر من ذلك سوف يعطى مصروفات ومستحقات أخرى، وعند عودته سوف يسوى بدل السفر، وقد كتبنا إلى عثمان باشا والي جدة بذلك، وقد أُعيدت الأوراق ومعها الأمر السلطاني السامي إلى الصدارة العظمى والأمر لمن له الأمر.



رقم الوثيقة : مسألة مهمة - اليمن (١٧٩٦).

تاريخها : ١٨ صفر ١٢٥٨ هـ.

من : السيد محمد أشرف بك.

إلى : الصدر الأعظم.

الوضوع : تقرير عن مهمته لدى والي مصر.

معروض عبدكم على حضرة صاحب الوزارة :

كما هو معلوم لديكم أنه بمقتضى مهمة عبدكم فإنني بعد مغادرة مقر الخلافة وفي اليوم السادس من مغادرتي وصلنا إلى بيروت يوم الجمعة، وبعد استراحة خمسة أيام في هذا المكان حصلنا على سفينة محلية وفي خلال ثلاثة أيام وصلنا إلى الإسكندرية بتسهيل من الله، ونظراً لأننا مررنا على بيروت فقد احتجزونا في الحجر الصحي بالإسكندرية لمدة ستة أيام، وبينما كنا في الحجر الصحي أرسلت إلى محافظ الإسكندرية زكي باشا، أستفسر منه عن مكان وجود محمد علي باشا، فعلمتُ أن الوالي المذكور موجود في مكان يسمى (منيا القمح) في المنطقة الشرقية، وفي اليوم الذي خرجتُ فيه من الحجر الصحي توجهتُ إلى حيث يوجد الوالي المذكور والتقيت به في يوم الثلاثاء - السابع عشر من صفر الخير - في المكان المذكور أعلاه، وعند لقائي به أظهرتُ له الكتاب السامي، وأعلمته بمهمتي كما أبلغني بها الصدر الأعظم، وعند السؤال عن المواد المطلوبة أخبرني بأنه ألغى نظام الاحتكار، وأنه عقد معاهدات للتجارة، ولكن بقي محصول القطن فقط داخل الاحتكار، وسوف يظل كذلك لمدة ثلاثة شهور، وعند قدوم المحصول الجديد سوف يجري عليه المعاهدات، وبعد أن أخذت منه المعلومات اللازمة توجهت إلى مكان مأموريتي المذكورة كما طلبها مني ولي النعم، وفي هذا الموضوع الأمر لمن له الأمر.

١٨ صفر ١٢٥٨ هـ

السيد محمد أشرف

رقم الوثيقة : مسائل مهمة - اليمن (١٧٩٧).

تاريخها : ٣ ربيع الأول ١٢٥٨ هـ.

من : محمد علي باشا والي مصر.

إلى : السلطان.

الموضوع : تقرير والي مصر بعد مباحثاته مع مبعوث السلطان لبحث

مسألة الشريف حسين شريف (مخا) باليمن.

منذ فترة من الوقت دأب الأمير حسين حاكم (مخا) من ملحقات اليمن على التصرف تصرفات غير لائقة تجاه تجار دولة إنجلترا ورعاياها، وعاملهم معاملة التحقير من شأنهم، واستولى على أموال وممتلكات قنصل إنجلترا وطرده من هناك، وتجرأ على مثل تلك الأعمال التي تدل على عدم رعايته للدولة المذكورة، وقد جاء إخطار من هذه الدولة بذلك، ومن ثَمّ كُلف أشرف بك ابن ثابت أفندي من مدرسي الديوان السلطاني بالمهمة التي تهدف إلى رعاية الدولة المذكورة من ناحية، والحفاظ على حقوق الخلافة العلية من ناحية أخرى، وقد وصلني بكل إعزاز وفخر الصحيفة المرفقة بالفرمان الصادر عن ولي النعم، والتي تطلب رأي عبدكم عما يُمكن اتخاذه في معالجة هذه الأمور من ناحية، وعن تعيين والٍ خاص بالمناطق اليمنية من ناحية أخرى، وإذا جاء هذا الإحسان واللطف باستفساركم مني عن هذه الأشياء فإنه فرض عليّ أن أبدي رأيي المتواضع في هذه الموضوعات، وإنني أرى في هذا الشأن أنه يُمكن أن تحل المسألة بأحد حلين :

أولهما : ترضية التجار والرعايا الإنجليز واستصدار الأمان من الأمير عليهم، وثانيهما إقالة (فصل) الأمير المذكور وطرده وتعيين والٍ على إقليم اليمن يحسن الإدارة والحكم.

ويُمكن تنفيذ الشق الأول حال وصول المأمور المذكور، وعطوفة عثمان

بشا، وعن طريق إرضاء الخواطر والمؤانسة يتم إنهاء الأمر، ويُفهّم الأمير المذكور أنه يجب أن يُحسن الخدمة من جميع الوجوه باعتباره أحد موظفي (خدم) الدولة، وإلاَّ فسوف يؤخذ بشدة، وبأمر من السلطنة العلية يُضَيِّق عليه الخناق بإرسال العساكر والسفن إلى اليمن، وربَّما يتحقق الهدف إذا شعر بأنه سوف يُبعد ويُطرد من الديار.

أمَّا الحل الثاني: وهو تنصيب والٍ خاص فإن تحقيقه يكون أولاً بطرد الأمير المذكور، ثم إرسال السفن والعساكر والاستيلاء على البنادر الساحلية، ثُمَّ تأتي بعد ذلك عملية تعيين الوالي، وإذا تَمّ تحقيق هذا الإجراء فإنه يجب عى الوالي الذي سوف يُعين أن يبذل كل مساعيه وأن يصرف كل جهده في ضبط وإدارة هذه المناطق كما يجب.

ومهما يكن رأيي في هذا الشأن فمن الجائز ألا يؤخذ به وألا تبادرون بالتحرك فوراً، بل يجب الحصول على رأي السيد الشريف (شريف مكة) وعطوفة عثمان باشا، وصاحب السعادة الفريق أحمد باشا قائد القوات بجدة؛ وذلك لأنهم جميعاً أكثر قرباً من المكان ؛ ولأن معلوماتهم جديدة على الدوام، وأنا - مهما كان الأمر - أبعد منهم ومعلوماتي ليست بجديدة.

ولذلك فإنه عند وصول المأمور المكلف بالمهمة إلى محل مأموريته عليه أن يبحث المقترحات السابق ذكرها من حيث إجراؤها من عدمه، وهل هي مناسبة أم لا ؟ وعندما يفهم آراء حضرات السادة المذكورين سوف يتم التصرف بناء على ما يرونه صواباً، ثُمَّ يُوجّه إلى الهدف المقصود بعد أن يتم إبلاغه بما يجب عمله إن شاء الله تعالى، ونحن إذ نبلغ سيادتكم بذلك فإن الأمر لمن له الأمر.

٣ ربيع الأول سنة ١٢٥٨ هـ

خاتم

محمد علي

رقم الوثيقة : مسألة مهمة - اليمن (١٧٩٦).

تاريخها : ٢٣ رجب ١٢٥٨ هـ.

من : الشريف محمد بن عون (أمير مكة المكرمة).

إلى : الصدر الأعظم.

الموضوع : إبلاغ السلطان بما تم بشأن قضية الشريف حسين حاكم (مخا)

صاحب الدولة (إلى آخر الألقاب)

أوضحت إنجلترا في الالتماس الذي قدمته أن الأمير حسين حاكم (مخا) التابعة لإقليم اليمن دأب منذ فترة على الإساءة للتجار الإنجليز وغيرهم من رعايا إنجلترا، كما استولى على القنصلية وصادر ما بها من مقتنيات وطرد القنصل من هناك، وطلبت إنجلترا عزل الأمير المذكور، كما طلبت سرعة الرد عليها في هذا الشأن.

ولكن الكتابات الواردة من قبل الأمير المذكور تفيد انقياده وطاعته للدولة العلية وتعهده كذلك بالقيام بكل ما يطلب منه، وقد توصلنا من خلال المباحثات إلى أن ما قيل في حقه لا أساس له من الصحة؛ لذلك فقد تقرر إرسال صاحب العزة أشرف بك - من الديوان السلطاني - في مهمة للتحقيق في هذا الأمر، ولتقديم النصح للأمير بطاعة الأوامر وأن يعامل القنصل الإنجليزي بالحسنى، وقد كتب إلى والي جدة في هذا الشأن.

وقد ورد إلينا من الصدارة الأمر السامي الخاص بكل هذه الأمور المذكورة أعلاه، ولا شك أن تنفيذ الأوامر السامية من واجبات وظيفتي، ولكنني كنت آنذاك في مهمة لتأديب بعض العصاة من قبائل البادية الموجودين في ناحية اليمن قرب أراضي الحجاز، وبالكتابة إلى حضرة الوالي المذكور (الشريف)

و لتباحث معه تقرر إرسال حسين أفندي وعبدنا حافظ محمد رشيد ؛ آغا الأمير المذكور، ثُمَّ جاء الرد من جانبه وكله يحمل الطاعة والولاء للأوامر السلطانية، وبناءً على ذلك تم الاتفاق مع الشريف، وأنه سوف يداوم على قراءة اسم السلطان والدعوة له على المنابر وفي المساجد.

كما قال بأنه نظراً لأن إقليم اليمن هو تحت حكم الدولة العلية فإن بقاء القنصل الإنجليزي في (مخا) رهين بصدور الأمر السلطاني بذلك، وأنه سوف يفتح الميناء، كما طلب الأمير المذكور تعيين جاره الشيخ عائض بن مرعي شيخاً عى عسير؛ لأنه ملتزم بتنفيذ الأوامر السلطانية وبواجبات الطاعة والولاء، وأنه سوف يراعي تحقيق الأمن للطرق، والأمير يتمنى صدور المرسوم الخاص بذلك التعيين، وقد كتب الأمير هذه الالتماسات في خطابه - العربي العبارة - إلى والي جدة، وكان شيوخ قبائل عسير قد جاؤوا قبل ذلك إلى الوالي، وأعلنوا طاعتهم وولاءهم من كل جانب، وأنهم لن يقصروا أبداً في تنفيذ أي أمر سلطاني، وتعهدوا بذلك في حضرة الوالي.

وقد أرسلت تعهداتهم إلى الأعتاب السلطانية، وعندما تنال هذه الكتابات شرف الوصول إليكم أرجو أن تتفضلوا بالإحاطة، والأمر والتنفيذ منوط برأيكم السامي، والأمر في هذا الشأن لكم أنتم صاحب الأمر.

محمد بن عون

٢٣ رجب سنة ١٢٥٨ هـ

رقم الوثيقة : مسائل مهمة - اليمن (١٧٩٧).

تاريخها : غرة شعبان ١٢٥٨ هـ

من : عثمان باشا (والي جدة).

إلى : الصدر الأعظم.

الموضوع : الشك في نوايا الشريف حسين حاكم (مخا) والإبلاغ عن شروطه مقابل تنفيذ الأوامر.

صاحب الدولة والعناية... (إلخ الألقاب)

وصل بسلامة الله إلى جدة صاحب السعادة أشرف بك - من معلمي الديوان السلطاني - والمكلف بقضية اليمن، ونظراً لأن صاحب السيادة الشريف (شريف مكة) كان في مهمة لتحصيل الأعشار في إقليم الحجاز فقد أرسلت إلى الطائف شخصاً يبلغه بالأمر شفوياً، وكنا قد كتبنا قبل ذلك إنيه مع أسعد أفندي - وهو من خدمنا - لنعرف القرار الذي سنبلغه إلى الباب العالي في هذا الشأن، وكان الموظف المذكور قد التقى بالأمير المذكور (محمد ابن عون) في الطائف حينئذٍ وأفهمه شفاهة بالقضية من جميع الجوانب، وأبلغه بالأمر السامي ثُمَّ عاد إلى جدة.

وعندما بدأنا الكتابة إلى الأمير المشار إليه - الشريف حسين - تبادلنا الرسل، وقد ورد إلينا منه عدة كتابات وردود، ولكنه أوضح أنه لم يتصرف تما يخالف العهد المشروط الذي صدر عن الإنجليز عام (١٢٥٦ هـ) والذي جاء به إلى (مخا) (... ؟) وأنه مقيم على طاعة السلطان وقال : إنني سوف أنفذ الأوامر السامية، ورغم ذلك فلو صدر أمر سامٍ بالإبقاء على إقليم اليمن في عهدتي فسوف أتصرّف طبقاً للإرادة السامية تماماً.

وقد أرسل الأمير المذكور مع ردوده هذه صورة من الشروط التي وضعها، وعلى هذا النحو نفهم من عباراته أنه مطيع وغير مطيع في نفس الوقت، أمَّا عن طلبه إصدار أمرٍ عالٍ له فإننا لا نعرف هل سوف يقيم على الطاعة عندما يحصل عليه، ويجتهد في تنفيذ الأوامر السامية، أم أنه سوف يستغلّه ليظهره إلى قبائل البدو التي لم يستطع إخضاعها لنفوذه.

والاحتمالان قائمان ويجب الانتباه إلى ذلك، ومن ثَمّ فقد رُئي أن يذهب إليه الشريف بنفسه ويبلغه شفاهة بالأمر السلطاني، ويفهم من لسان حاله ما ينوي عمله عندما يصل إليه الفرمان الذي يطلبه؛ ونظراً لأن الشريف المذكور (شريف مكة) كان قد تحرك من الطائف بعد إتمام مهمته قاصداً مكة المكرمة فقد رأينا أن نرسل إليه ليأتي وينفذ ما اتفقنا عليه، وهو قد توجه ليركب السفينة في اليوم الذي أكتب فيه عريضتي هذه، وسوف أبلغكم بالنتيجة بعد ذلك، وقد أرفقت مع هذه الأوراق صورة الشروط التي وضعها الشريف المذكور لكي تحيطوا بها علماً، وعلى أية حال الأمر لسيدي صاحب الأمر.

غرة شعبان سنة ١٢٥٨ هـ

عثمان / عبده

رقم الوثيقة : مسألة مهمة – اليمن (١٧٩٧).

تاريخها : ٢١ رمضان ١٢٥٨ هـ.

من : عثمان باشا والي جدة.

إلى : الصدر الأعظم.

الموضوع : عن مهمة أشرف افندي في اليمن ورد الشريف حسين حاكم (مخا) .

إلى صاحب الدولة والعناية... (إلخ الألقاب)

لقد وصل منذ فترة أشرف بن سليم ثابت أحد أساتذة الديوان السلطاني، وأعلم السيد الشريف وأعلمني بالإرادة العلية، وبعد أن أعلمني بأمر الصدارة العظمى الذي يحمله توجه على الفور رجال مخصوصون من عندي يحملون التحريرات إلى الشريف المذكور طالبين منه ضرورة المباحثات، ثُمَّ جاءت الردود وكتبنا إليه ثانية، ثُمَّ توجه أشرف أفندي شخصياً إلى الأمير المذكور وقدّم إليه صورة من الأوامر السامية، وبعد المباحثة مع السيد الشريف (شريف مكة) رأينا أنه من المناسب إرسال حسين أفندي من أساتذة الديوان السلطاني – من طرف الشريف وأسعد أفندي النائب السابق لخدم القصر ورئيس الحرس الخاص بنا إلى الأمير مع المكاتبات.

وقد كتبنا بذلك مرتين إلى الباب العالي لنحيطه علماً بذلك، وعندما التقى أشرف أفندي بالأمير المذكور أخبره شفاهة بالأوامر السلطانية، فأفاد الأمير بأنه باق على الولاء للسلطنة أدامها الله أبداً، وأنه سوف يسعى لتنفيذ الأوامر السلطانية، وأنه سوف يبادر إلى قراءة اسم السلطان – ظل الله على الأرض – على المنابر وفي المساجد، وأنه لما كان افتتاح قناصل في البلدان التابعة للممالك المحروسة المسالك من الأوامر العالية السنية الجوانب، وأنه

من النظم الحسنة المستحسنة، فإذا صدر في يوم من الأيام الأمر السلطاني بافتتاح قنصلية الإنجليز في (مخا) فلن يتدخل في هذا الشأن.

وقد أرفقت في هذه المرة مع الخطاب تقريراً عن المباحثات التي جرت مع الأمير وكذلك العريضة التي تجرأ الأمير وكتبها، وعندما يصل إلى علمكم السامي فسوف نتحرك على الوجه الذي تأمرون به، وفي حالة صدور قراركم نأمل كتابة أمرٍ بتعيينه أميراً على مواني إقليم اليمن وتهامة التي تحت يده، وكذلك إصدار أمرٍ بتعيين شيخ عربان عسير لتحقيق الأمن في الطرق، وهو قد تعهد على أية حال بالولاء للدولة العلية، وكان شريف مكة قد طلب مني ذلك من قبل، وفي هذه المرة طلبها مرة أخرى الشريف حسين؛ ولذلك أرجو إصدار الأمر بتعيين الشيخ عايض بن مرعي شيخاً على المناطق التي تحت يده، على أن يحفظ أمن الطرق، وكتابة أمرٍ ثالث بفتح قنصلية (مخا) .

وعلى ذلك فإن مجموعهم سيكون ثلاثة أوامر تستوجب المصلحة إصدارها وإرسالها، وعندما يصل إلى علمكم من خلال العرائض التي يقدمها الأمير المذكور وكافة التحريرات، وتصدر الأوامر العلية فإننا نرجو إرسالها على وجه السرعة، اليوم قبل غدٍ، على أن ترسل إلى المذكور، والأمر لمن له الأمر.

عثمان / عبده

٢رمضان ١٢٥٨ هـ

رقم وثيقة : مسائل مهمة - اليمن (١٨٩٧).

تاريخها : أواخر ١٢٥٨ هـ

من : مجلس الأحكام العدلية.

إلى : السلطان المعظم.

الموضوع : رجاء السلطان بإصدار فرمان يقضي بأن يكف حاكم (مخا) عن تحقير بعض رعايا وتجار دولة إنجلترا.

قام حاكم (مخا) الشريف حسين ببعض الأعمال مُحقِّراً رعايا وتجار دولة إنجلترا في المحلة المذكورة، واستولى على أموال وأشياء القنصل الإنجليزي وطرده من هناك، وقدمت الدولة المشار إليها في لسابق التماساً تطلب فيه تغيير هذا الحاكم من قِبَل السلطنة السنية، ولتسوية هذا الأمر بصورة حسنة قامت الدولة بإرسال أشرف بك من الديوان الهمايوني.

وبناء على التحقيقات التي قام بها وكذلك الرسائل الواردة من طرف كل من أمير مكة المكرمة سيادة الشريف محمد بن عون، وحضرة والي جدة عثمان باشا، وكذلك الرسائل المقدمة إلى المجلس العالي (مجلس الأحكام العدلية) في السابق واللاحق من طرف الموظف نفسه، وتبين كل هذه التحريرات أنه بناء على ما كلف به فإنه قد وصل إلى جدة، وقام بملاقاة الوالي المشار إليه، وناقش معه الأمور الخاصة بمأموريته، وبعد ذلك توجه إلى مكة المكرمة، وقام بملاقاة الشريف محمد بن عون.

وبناءً على الرأي الذي حصل عليه ووجده مناسباً، وكذلك بموجب التحريرات المرسلة من طرف الشريف المشار إليه (محمد بن عون) إلى الحاكم المذكور، فقد أخذها أشرف بك معه وقام بالعودة مع كاتب الديوان حسين

أفندي إلى جدة، كذلك قام الكتخدا السابق للوالي المشار إليه والمدعو كتخدا محمد رشيد آغا بمرافقة الموظف المذكور (أشرف بك) وكتبوا له الوصايا الشاملة واللازمة في ورقة إلى الحاكم المومى إليه، وعلى كل حال قام الموظف المذكور (أشرف بك) في اليوم الحادي عشر من شهر شعبان بالتحرك من جدة ووصل - بعون الله - إلى (زبيد) من اليمن، ولدى ملاقاته الحاكم المومى إليه سلمه التحريرات التي معه، وكذلك تحدث معه شفاهًا حول مسألة إقامة قنصل إنجلترا في المحلة المذكورة (مخا)، ووجوب معاملته معاملة لائقة والاهتمام بذلك.

ونتيجة لإفهامه بالوصايا والإفادات اللازمة حول الموضوع عبر الحاكم المومى إليه بالتقيد بالمراسم المعتادة، وأفاد شفاها وكتب ورقة باللغة العربيَّة تفيد بأنه سيعمل على طاعة الدولة العلية وينفذ الإرادة السامية، وأن القنصل المذكور قد جلس في هذه المنطقة بناءً على تحريرات سابقة من طرف حضرة محمد علي باشا والي مصر ؛ ولأن اليمن بعد ذلك قد خرجت من عهدة الوالي المشار إليه فإن جلوس القنصل في المنطقة كما في السابق وفتّح القنصلية كل ذلك أصبح متوقفاً على صدور الأمر العالي.

والآن فإنه بصدور الفرمان العالي وإرساله سوف يمتثل للأمر ويتصرف بموجبه، وأنه سوف لا يتدخل في أمور تجار ورعايا الدولة الإنجليزية بموجب هذا الأمر.

وقد كتب بهذا المعنى أيضاً مع رسالة مجاملة إلى موظف الدولة المشار إليها المقيم في عدن، وكذلك ورد التأكيد حول تنفيذ هذا الأمر من جانب أخيه محافظ ميناء (مخا) الشريف حمود.

فإذا عُهدت (للشريف المذكور) إمارة جميع الموانئ اليمنية في أرض تهامة وجبالها فسوف يعمل على الدعوة للسلطان في خطبة الجمعة من على منابر الجوامع الشريفة.

وسوف يؤدي ما عليه من المصاريف الحجازية، وكذلك ما هو مرتب من القهوة في القديم سيقوم بتقديم مقدار منه، كذلك تقدم برجاء أن يعيّن شيخ عرب عسير - الشيخ عائض بن مرعي - شيخاً على عسير وهو متفق معه ومن حلفائه ومقيم على ولائه للدولة، ومن ثَمَّ سوف يحافظان على أمن أبناء السبيل، وتأمين الطرق والأمان لهم، وعدم مخالفة الإرادة السنية في ذلك.

ونظراً لأن الأراضي التي تحت إشرافه هي بشكل محدود ومستقل فسوف يرسل إلى الشيخ المذكور الفرمان العالي ويبلغ الحاكم المشار إليه بذلك، وفي حالة قيام المومى إليه بالمساعدة على تنفيذ الإرادة السنية حول هذه الأمور فإن الثلاثة مراسيم من الأوامر السلطانية اللازم صدورها سوف ترسل، وقد أشعر بهذا الخصوص في التحريرات الواردة إلى المومى إليه.

ومن الواضح من كتابات الشريف (شريف مكة) والوالي المشار إليهما أنهما على علم بهذا الأمر، وأنه بالاطلاع على كل ذلك فإن خلاصة مذكرات الموظف المذكور والوالي والشريف المشار إليهما كالآتي :

إذا وجد الشريف حسين حاكم (مخا) مطيعاً ومنقاداً فتعهد إليه إمارة الموانئ المذكورة من أرض تهامة وجبالها بشرط أن تكون مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وبالنسبة لتعيين الشيخ عائض شيخاً على عسير فإنه طبقاً للمرسوم الخاص بتعيين أمير نجد سوف يصدر له مرسوم مماثل، ولكن بشرط ألا يخالف أوامر شريف مكة ووالي جدة عثمان باشا، وأن يظهر لهما كامل

انطاعة والولاء، وسوف تضاف الفقرة الخاصة بذلك إلى المرسوم.

أمَّا بالنسبة للقنصلية المذكورة فإنه حالما يرد التماس من سفارة الدولة المذكورة فسوف يتم التنفيذ بموجب الأوامر العلية في هذا الشأن وعلى والي جدة إبلاغ الحاكم المذكور بذلك ؛ ونظراً لأن صدور مرسوم سلطاني بهذه المواقع التي في عهدة الحاكم سوف يثير مشاعر إمام صنعاء، وحتى لا يتوهم أحد أن هذه المواقع قد أصبحت بلا صاحب مِمَّا يؤدي إلى لجوء الأجانب إلى التدخل فيها، فإنه يجب إضافة بعض العبارات المناسبة إلى المرسوم الذي سوف يرسل إلى إمام صنعاء بمناسبة إعلان الجلوس السلطاني على العرش دون مضيعة للوقت.

أمَّا إذا تبين أنه لا ضرورة لذلك بعد إعادة الحقوق لأصحابها، ولم يتطلب الأمر إرسال الأوامر السامية فإننا سوف نبادر بإرسال كتاب إلى والي جدة بأن تحلل الكتابات عنده، وسوف تكتب رسائل منفردة إلى كل من شريف مكة أو حاكم (مخا) .

وقد كتب إلى والي مصر من قبل حول معاملة الشريف للقنصل الإنجليزي، ووُضح له أن هذه المواقع لم تعد في عهدته، وأن التصرف فيها منوط بصدور الأمر السامي كما جاء ذلك في اعتراف - وعلى حد تعبير - الحاكم المذكور، ولكن صيغت بعبارة مناسبة، وقد بحث المجلس كل ذلك كما بحث أمر المحادثات بين وزارة الخارجية الجليلة والسفارة المذكورة حول استصدار مرسوم سامٍ خاص بالقنصلية.

وهذا للعلم والأمر لمن له الأمر.

رقم الوثيقة : مسائل مهمة - اليمن (١٩٧٩).

تاريخها : ٢٠ محرم ١٢٥٩ هـ.

من : رئيس المجلس الأعلى.

إلى : الصدر الأعظم.

الموضوع : عرض ما تَمّ من مباحثات في المجلس حول مشكلة الشريف حسين حاكم (مخا) وما طلب من شروط لإنهاء المشكلة وبحث موقف السفارة الإنجليزية.

حضرة سني الهمم وكريم الشيم... (إلخ الألقاب)

كما هو معلوم لجلالتكم فإن حاكم (مخا) الشريف حسين قد أساء التصرف تجاه قنصل إنجلترا ورعاياها وتجارها، ممًّا يعتبر تحقيراً لهذه الدولة ومساساً بكرامتها، وقد بُحث أمر عزل الشريف من أجل خاطر هذه الدولة، وعندما بُحث هذا الأمر في مجلس الوزراء في حينه صدر قرار بعزله دون تروٍ أو تمحيص، ثُمَّ رُئي - بموجب الأوامر السنية - إرسال أشرف بك من موظفي الديوان لبحث المسألة، وقد تم إبلاغ هذا الموظف بما عليه أن يتبعه من تعليمات وكيف سيتصرف مع الشريف المذكور.

وبعد دراسة الأوراق الواردة من سعادة أمير مكة المكرمة، ووالي جدة، والأمير المذكور تقرر إحالتها إلى المجلس الأعلى، وقد كتبت المضبطة التالية عن اجتماع المجلس المذكور:-

إنه في يوم السبت الحادي عشر من شهر المحرم قُرِئت الأوراق المذكورة وقد تبين منها التالي :

إن الشريف حسين - رغم طاعته وولائه - يطلب الإحسان عليه بإسناد إمارة منطقة أليمن وموانيها وأرض تهامة وجبالها إليه، وإنه سوف يبادر

بإرسال ما هو مستحق عليه من إقطاعات القهوة، ومساهمته في المصاريف الحجازية، وإنه سوف ينفذ الأوامر الجليلة التي ستصدر بخصوص إقامة القنصل الإنجليزي، وإعادة افتتاح قنصليته، وسوف يحسن معاملته، كما طلب أمراً بتعيين الشيخ عايض بن مرعي - حليفه وجاره - شيخاً على أهل عسير، مع العلم بأن هذا الشيخ يعلن الطاعة والولاء، وسيكون مستقلاً، وقد طلب والي جدة إعطاء وإرسال الأوامر المذكورة إليهم، وعلى ذلك يصدر مرسوم يقضى بإحالة إمارة المناطق المذكورة إلى الشريف حسين بشرط أن تجدّد كل ثلاث سنوات، ومرسوم آخر لتصيب الشيخ عائض المذكور شيخاً على أهل عسير طبقاً لما جرى مع أمير نجد، ولكن بشرط ألا يصدر عن الشيخ ابن مرعي ما يخالف رضاء الاثنين (الشريف ووالي جدة) وأن يراعي طاعتهما في الاوامر والنواهي، ويجب أن تضاف هذه الفقرة في المرسوم السلطاني.

أمَّا من حيث موضوع القنصلية فمتى تطلّب ذلك فسوف يتم التنفيذ ؟ هذا ما سوف نبلغ به عثمان باشا والي جدة لإبلاغ الحاكم المذكور (الشريف حسين)؛ ولأن إحالة المواقع المذكورة بمرسوم سلطاني إلى الشريف سوف يؤثر في نفس إمام اليمن مِمَّا يجعله يفكر في أننا نلجأ إلى أحد غيره، أو أن ما تحت إمرته من أراضٍ قد أصبحت بلا صاحب، وحتى لا يفكر هذا التفكير أو يخضع لأي تفكير من طرف أجنبي، فإنه سيؤخذ في الاعتبار أن نسارع ودون مضيعة للوقت بأن نضيف إلى المرسوم الذي سوف يُرسل إليه بمناسبة اعتلاء العرش السلطاني بعض العبارات الملائمة لهذا المقام، ويُرسل مع الأوامر العلية المذكورة، أمَّا إذا حدث وتحققت الآراء المذكورة أعلاه، أي أن الشريف الحسين قد استجاب للترغيب، وعادت الحقوق لأصحابها، ولم يتطلب الأمر إرسال

الأوامر السامية، فإنه سوف يُكتب إلى والي جدة بأن تظل الأوراق عنده حتى تتم مأمورية أشرف أفندي ويعلم نتائجها، وقد بحث المجلس الأعلى أيضاً موضوع القنصلية، ورُئي أنه من المناسب أن تكتب وزارة الخارجية شيئاً مناسباً عن الأسباب التي أدت إلى صدور مثل هذه التصرفات بحق القنصل المذكور، وبحث المجلس أيضاً أمر صدور مرسوم سامٍ لفتح القنصلية، وإنه نظراً لاعتراض مسيو كاننج (السفير الإنجليزي) بسبب تسويف الأمر حتى الآن، وعدم اتخاذ أي إجراء تجاه عزل الشريف المذكور رغم سؤال السفارة في كل مرة عن هذا الأمر، وبسبب ما ظهر من المحادثة التي تمت بين السفارة ووزارة الخارجية يوم الثلاثاء الماضي من أن السفير مصمم على رأيه :

نظراً لكل ذلك قرر المجلس أن نبادر بإجراء مباحثات مع مسيو (كاننج) لتسوية المسألة، وكانت مضبطة المحادثات التي تمت في اليوم المذكور قد أحيلت إلى المجلس لاتخاذ اللازم، وقد قرأت المضبطة مرة أخرى في اجتماع المجلس في يوم السبت الموافق الثامن عشر... وبناءً على ما اتضح من المضبطة المذكورة أن الوزارة المذكورة (الخارجية) قد أعطت صورة واضحة للمسألة، ورُئي أنه من المناسب الحصول على موافقة المذكور، وأنه يتفق مع الهدف المطلوب، وبعد ذلك لو كان ما جاء في الأوراق المكتوبة والمضابط موافقاً للإرادة السلطانية فإن إبلاغنا بذلك منوط بهمتكم البهية، وقد أرسلت الأوراق مع المشير لتنال شرف الإحاطة من السلطان كما كتب بذلك هذه المذكرة.

رقم الوثيقة : بدون، أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول.

تـريخها : ١٧ شوال ١٢٥٣ هـ.

الموضوع : الرسالة مجهولة المرسل والمرسل إليه، وهي محفوظة في الأرشيف العثماني، وفيها إشارة إلى وفاة الشريف علي بن حيدر عام ١٢٥٣هـ.

رقم الوثيقة : بدون، أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول.

تاريخها : ٣ رمضان ١٢٥٨ هـ.

موضوعها : تقرير أشرف بك عن مقابلة ومساءلة الشريف الحسين بن علي بن حيدر عن أزمة (مخا) .

جواب المادة الاولى

والله تعالى يقول الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة واتوا الزكوة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وقال تعالى كنتم خير امة اخرجت
للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وقال نبينا صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا فليغيره بيده او بلسانه او بقلبه وذلك من اضعف الايمان
فقد غيرنا ما استطعنا تغييره كما هو الواجب علينا من قبل الله سبحانه ونحن ما نقدر على ما عجزنا عليه من تغيير هذا المنكر ونعتقد انه من
برضى الله ثم برضى مولانا السلطان اعزه الله فان جانا امر كريم مستقلا الينا باعادة بيرق الكفار واظهار شعارهم امتثلنا
للامر وكان ذلك الى همة مولانا السلطان فامره امره سمعنا واطعنا وبريت ذمتنا

جواب المادة الثانية

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد الامين وعلى آله الطاهرين وصحابته الراشدين
اللهم احفظ علينا الكافة دين الاسلام وادم مجد مولانا السلطان المتبع هدي سيد الانام عليه وعلى آله افضل الصلوة والسلام وبعد
فنقول الامر حقيق كما ذكر والدعا واجب لسلطان المسلمين اعزه الله بتوحيده لكن لا يمكن اهمال شي من الامور الدينية ولا الدنيوية
الا بامر كريم من الدولة العلية يرد به فرمان الى القايم في ارض اليمن حسب العادة الجارية قديما فنحن في الحال ندعو لسلطان المسلمين
عقيب الصلوات بالنصر على اعداء الدين حتى يرد الينا الامر الكريم ونعلن بالدعا على المنابر ويظهر امرنا عند الخاص والعام
انا من جملة خواص السلطان المؤيد بتوحيد الرحمن جل جلاله

جواب المادة الثالثة

الحمد لله الذي لا اله سواه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وعلى آله سفن النجاة واصحابه الهداة
اللهم احينا مسلمين وتوفنا مسلمين والحقنا بالصالحين واجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه واختم بخير اعمالنا اللهم ادم
مجد مولانا السلطان وانصره على اعداء الرحمن وايده بسيفه القاطع اهل الشرك والطغيان وبعد فلا باس باحالة منصب اقطار اليمن الينا
جميعا باعطاء فرمان في يدنا على الاقطار الذي عليها المعتاد السنوي ان كان بن او غيره فاذا صارت في يدنا جميعا من غير تعنى سلمنا
المعتاد بالوفا والتمام من غير اختلال ولا اختلاف ونبذل حسن الخدمة للدولة العلية حسب الذي يجب علينا من قبل الله سبحانه هذا ما
لزم تحريره من رد الجواب على اخينا العزيز اشرف بيك والله الموفق للصواب نسأله جل وعلا ان يهدينا سواء السبيل وهو حسبنا
ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لمستحق الحمد والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه من بعد اللهم انا نعوذ بك من سوء القضا ودرك الشقا وشماتة الاعدا
اللهم انصر دينك وايد مولانا السلطان بتأييدك وبعد فهذه شكية الى الله سبحانه ثم الى مولانا السلطان من تحرك الانقريز
على بندر عدن وهتكهم لحرمة الاسلام وصارت ضباط المسلمين في البندر المذكور مرابط للخيول والبغال والحمير ومأوى للكلاب
والخنازير وهذا مما يغضب الله سبحانه ونعتقد ان ذلكم لم يبلغ الى المسامع الشريفة ولو بلغه ما قر له قرار حتى يزيل هذه الطائفة
عن بلاد الاسلام كيف وهو يجاهد الكفار ويغزوهم في ديارهم وعدن هو من الاقطار اليمنية في جميع بلاد السلطان ولا وقع قبض عدن
الا برضا طايفة اشرار من برو من البندر المذكور كسكوت محمد علي باشا فيا لله ويا للاسلام الحمية الحمية في الاسلام الغيرة الغيرة على الاسلام
والامر لله سبحانه ثم لمولانا السلطان هذا ما وجب علينا تبليغه والله المستعان

[illegible] [illegible]

الحسن بن علي حيدر عفى الله عنهما

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

ثانياً: الوثائق المنشورة.

ثالثاً المراجع العربية.

رابعاً: المراجع الأجنبية

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

(أ) - أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول :

- B.sb.k.nlik Arsivi - Ist.nbul :

١- خط همايون رقم ٢٠٥١٧/ E وتاريخ ١٧ شوال ١٢٥٣ هـ.

٢ - مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٥) بدون تاريخ (أواخر ١٢٥٧ هـ تقديراً) من مجلس شؤون الهند إلى الحكومة البريطانية.

٣ - مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٥) وتاريخ ١٢٥٨ هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان بشأن سوء علاقة الشريف بالقنصل الإنجليزي في (مخا) .

٤- مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٦) وتاريخ ١٨ صفر ١٢٥٨ هـ، من محمد أشرف بك إلى الصدر الأعظم بشأن مقابلته مع محمد علي باشا.

٥ - مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) في ٣ ربيع الأول ١٢٥٨ هـ، من محمد علي باشا إلى السلطان، تقرير حول مهمة أشرف بك.

٦ - مسائل مهمة - اليمن، وثيقة عربية رقم (١٧٩٧) وتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٨ هـ، رسالة من الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى والي جدة عثمان باشا.

٧ - مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٦) وتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٨ هـ، من محمد بن عون إلى الصدر الأعظم.

٨ - مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) وتاريخ ١ شعبان ١٢٥٨ هـ، من والي الحجاز عثمان باشا إلى الصدر الأعظم.

٩ – مسائل مهمة – اليمن، وثيقة بدون رقم وتاريخ ٤ رمضان ١٢٥٨ هـ، أسئلة من أشرف بك إلى الشريف الحسين بن علي بن حيدر وإجابة الشريف عليها.

١٠ – مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) وتاريخ ٢١ رمضان ١٢٥٨ هـ، من والي جدة عثمان باشا إلى الصدر الأعظم.

١١ – مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٨٩٧) وتاريخ أواخر ١٢٥٨ هـ تقديراً، من مجلس الأحكام العدلية إلى السلطان.

١٢ – مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) بدون تاريخ، خلاصة للحفظ أعدها كتبة الديوان.

١٣ – مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٨٩٧) وتاريخ ١١ محرم ١٢٥٩ هـ، من مجلس الوكلاء إلى السلطان.

١٤ – مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) وتاريخ ٢ صفر ١٢٥٩ هـ، من مجلس الوكلاء إلى السلطان.

١٥ – خط همايون، سجل رقم (١١)، صفحة رقم (٣٠٨) صورة الفرمان السلطاني بتاريخ أوائل صفر ١٢٥٩ هـ.

١٦ – خط همايون، سجل رقم (١١)، صفحة رقم (٣٠٥) صورة الفرمان السلطاني بتاريخ أواسط شهر صفر الخير ١٢٥٩ هـ.

١٧ – مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٨٠٠) وتاريخ ٢٣ رجب ١٢٦٢ هـ، من محمد بن عون وشريف محمد رائف إلى الصدر الأعظم.

١٨ – خط همايون، سجل رقم (٢٠) صفحة رقم (٢٠-٢١) فرمان تجديد ولاية الشريف الحسين بن علي على اليمن، بتاريخ أوائل شهر ربيع الأول ١٢٦٣هـ.

١٩ - خطط همايون، سجل رقم (١٢) صفحة رقم (٢٥-٢٧) فرمان تجديد ولاية الشريف على اليمن بتاريخ أوائل ربيع أول ١٢٦٤ هـ.

٢٠ - مسائل مهمة - اليمن، وثيقة بدون رقم، وتاريخ ٢٥ صفر ١٢٦٤ هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان.

(ب)-دار الوثائق القومية - القاهرة :

١ - وثيقة رقم (٣) أصلية (٥٠) حمراء، محفظة (٢٧٩) عابدين، بتاريخ ١١ محرم ١٢٥٦ هـ، من أحمد شكري إلى محمد علي باشا.

٢ - وثيقة رقم (٧) أصلية (١٧٧) حمراء، محفظة (٢٦٩) عابدين، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥٦ من أحمد شكري إلى محمد علي باشا.

٣ - وثيقة رقم (٦) أصلية (١٥٥) حمراء، محفظة (٢٦٩) عابدين، وتاريخ ٨ صفر ١٢٥٦ هـ، من وكيل محافظ مكة المكرمة إلى محمد علي باشا.

٤ - وثيقة رقم (١٤) أصلية (٣٨) حمراء، محفظة (٢٦٩) عابدين، وتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٦ هـ، من أحمد شكري إلى محمد علي باشا.

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١ - وثائق شبه الجزيرة العربيَّة في عصر محمد علي باشا (المجلد الأول والثاني) نشرها د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٣ م.

ثالثاً : المراجع العربيَّة :

١ - آل زلفة، محمد بن عبدالله، دراسات من تاريخ عسير الحديث، ط١، مطابع الشريف بالرياض، ١٤١٢ هـ.

٢ - أباظه، فاروق عثمان :

❖ الحكم العثماني في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ القاهرة ١٩٨٦ م.

❖ عدن والسياسة البريطانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ م.

٣ - أبو علية، عبدالفتاح، الدولة السعودية الثانية، مطبعة المدينة، الرياض، ١٤٠١ هـ.

٤ - أنيس، محمد، الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤ هـ - ١٩١٤ م، القاهرة.

٥ - ابن بشر، عثمان بن عبدالله، عنوان المجد في تاريخ نجد، مكتبة الرياض الحديثة، (د. م)، (د. ت).

٦ - البشري، إسماعيل بن محمد، حملة خليل باشا على إمارة (أبو عريش) ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٦ هـ.

٧ - ابن مسفر، عبدالله بن علي، أخبار عسير، ط١، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٩٨ هـ.

٨ - البهكلي، عبدالرحمن بن أحمد، نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، تحقيق الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٠٢ هـ.

٩ - الجبرتي، عبدالرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت.

١٠ - الجرافي، عبدالله بن عبدالكريم، المقتطف من تاريخ اليمن، ط٢

منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
١٠ - الحبشي، عبدالله محمد، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، منشورات مركز البحوث والدراسات اليمني، صنعاء.
١٢ - الحداد، محمد يحيى، تاريخ اليمن السياسي، ط٤، منشورات المدينة، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
١٣ - حراز، سيد رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، منشورات معهد البحوث والدراسات العربيَّة، ١٩٧٠ م.
١٤ - الحفظي، إبراهيم بن علي، تاريخ عسير، تحقيق : محمد بن مسلط البشري، ط٥، ١٤١٣ هـ.
١٥ - دحلان، أحمد بن زيني، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، ط١، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٥ هـ.
١٦ - الرافعي، عبدالرحمن، عصر محمد علي، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٩ هـ.
١٧ - شاكر، محمود، عسير، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٩٦ هـ.
١٨ - طه، جاد، سياسة بريطانيا في جنوبي الجزيرة العربيَّة، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة.
١٩ - عاكش، الحسن بن أحمد :
❖ الديباج الخسرواني في ذكر أخبار أعيان المخلاف السليماني، تحقيق : د. إسماعيل بن محمد البشري، تحت الطبع.
❖ حدائق الزهر في ذكر الأشياخ أعيان الدهر، تحقيق : د. إسماعيل بن محمد البشري، ط١، دار هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٣ هـ.

❖ عقود الدرر بتراجم علماء القرن الثالث عشر، تحقيق : د. إسماعيل ابن محمد البشري، تحت الطبع.

٢٠ - عبدالرحيم، عبدالرحمن عبدالرحيم :

❖ الدولة السعودية الأولى، ط٤، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٤٠٢ هـ

❖ محمد علي وشبه الجزيرة العربيَّة، ط٢، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٤٠٦ هـ.

٢١ - المغاربة في مصر في العصر العثماني، تونس، ١٩٨٢ م.

٢٢ - العبدلي، أحمد فضل بن علي، هدية الزمن من أخبار ملوك لحج وعدن، ط٢، دار العودة، بيروت، ١٤٠٠ هـ.

٢٣ - العثيمين، عبدالله صالح، تاريخ المملكة العربيَّة السعودية، ط١، ١٤٠٤ هـ.

٢٤ - عسيري، علي بن أحمد، عسير من ١٢٤٩ هـ - ١٢٨٩ هـ، مطبوعات نادي أبها الأدبي، ١٤٠٧ هـ.

٢٥ - العقيلي، محمد بن أحمد :

❖ تاريخ المخلاف السليماني، ط٢، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٤٠٢ هـ.

❖ محاضرات في الجامعات والمؤتمرات السعودية، منشورات نادي جازان الأدبي، مطابع دار البلاد، جدة.

٢٦ - العمري، حسين بن عبدالله :

❖ مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ هـ.

❖ فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦ هـ.

٢٧ – الغنام، سليمان بن محمد، قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية، ط١، منشورات تهامة، جدة، ١٤٠٠ هـ.
٢٨ – مجهول : حوليات يمانية، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء.
٢٩ – المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٤٠١ هـ.
٣٠ – النعمي، أحمد بن أحمد، حوليات النعمي التهامية، تحقيق : د. حسين بن عبدالله العمري، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧ هـ.
٣١ – النعمي، هاشم بن سعيد، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، د. م.

رابعاً : المراجع الأجنبية :

V - printed works :

1 - 1 - 'Amri . H.A : The yemen in the 18th nd 19th centuries , Ithic. press , London , 1985 .
2 - Hitti , p.K. : History of the Arbs , London , 1960 .
3 - Hogrth , D.F. : Arbi. , Oxford , 1922 .
4 - Ky , H.C : Ymn , Its erly mediev.l history , switzerlnd , 1968 .
5 - Niebuhr , crsten : Trvels through Arbi. nd other countries in the est , trns . R . Heron , Edinburgh , 1792 .
6 - philby . H.st.J : Arbi. of the Whhbis , London , 1928 .
7 - Plyfir , R.L : AHistory of Arbi. Felix , st . Lenonrds nd Amsterdm , 1970 .
8 - Bidwell , R : The Two Yemens , Longmn westview press, 1983